# جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

## كلية الحقوق والعلوم السياسية

**قسم القانون الخاص**


# عنوان المذكرة

## جودة الأحكام القضائية الجزائية وتداعياتها على الأمن القضائي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في الحقوق

تخصص:قانون جنائي وعلوم جنائية


**من إعداد الطالبين:**

- بالقناديل جلول
- خالدي أحمد

**تحت إشراف الأستاذ:**

**الدكتور: ميلود حمامي**


**أعضاء لجنة المناقشة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| الدكتورة بن عودة حورية | أستاذة محاضرة أ | جامعة سعيدة | رئيساً |
| الدكتور حمامي ميلود | أستاذ محاضر أ | جامعة سعيدة | مشرفاً ومقرراً |
| الدكتورة الياس نعيمة | أستاذة | جامعة سعيدة | عضواً |

**السنة الجامعية: 2025/2024**

# جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

## كلية الحقوق والعلوم السياسية

### قسم القانون الخاص


# عنوان المذكرة

## جودة الأحكام القضائية الجزائية وتداعياتها على الأمن القضائي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في الحقوق

تخصص:قانون جنائي وعلوم جنائية


**من إعداد الطالبين:**

- بالقناديل جلول
- خالدي أحمد

**تحت إشراف الأستاذ:**

**الدكتور: ميلود حمامي**


**أعضاء لجنة المناقشة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| الدكتورة بن عودة حورية | أستاذة محاضرة أ | جامعة سعيدة | رئيساً |
| الدكتور حمامي ميلود | أستاذ محاضر أ | جامعة سعيدة | مشرفاً ومقرراً |
| الدكتورة الياس نعيمة | أستاذة | جامعة سعيدة | عضواً |

**السنة الجامعية: 2025/2024**

# الإهداء

***أهدي ثمرة هذا العمل إلى:***

***– روح والداي رحمهما الله تعالى،***

***– زوجتي الكريمة،***

***–أبنائي الأعزاء،***

***– إخوتي وأخواتي،***

***– إلى كل السادة الأساتذة الأفاضل الذين درسوني في الكلية***

***– وكل الزملاء من دفعة القانون الجنائي،***

***– وكل الأصدقاء.***

جلول

# الإهداء

***أهدي ثمرة هذا العمل إلى:***

***– أعز الناس أمي العزيزة،***

***– روح أبي الطاهرة تغمدها الله برحمته،***

***– زوجتي الكريمة،***

***–أبنائي الأعزاء: بوزيان، أيمن،إيناس،***

***– إخوتي وأخواتي،***

***– إلى كل السادة الأساتذة الأفاضل الذين درسوني في الكلية،***

***– إلى زملائي الأساتذة في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة سعيدة،***

***– وكل الزملاء والأصدقاء.***

***أحمد***

# شكر وتقدير

***الشكر لله وحده لا شريك له على توفيقه.***

***ثم كل الشكر والتقدير والعرفان لأستاذنا الفاضل ميلود حمامي على قبوله تأطيرنا أولا،***

***ثم على صبره وعلى توجيهاته السديدة وآراءه الصائبة والتي استفدنا منها أيما استفادة،***

***فألف شكر وتحية إجلال وإكبار لكم أستاذنا الفاضل.***

***كما لا يفوتنا أن نتوجه للسادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة بالشكر الجزيل على قبولهم مناقشة هذا العمل.***

جلول وأحمد

# قائمة المختصرات

- الأحكام قضائية: (أ.ق)
- الأحكام القضائية الجزائية: (أ.ق.ج.)
-جودة القضاء: (ج.ق.)
- جودة الأحكام القضائية الجزائية: (ج.أ.ق.ج.)
-قانون الإجراءات الجزائية الجزائري: (ق.ا.ج.ج.)
- قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري: (ق.ا.م.ا.ج.)
- الجريدة الرسمية :(ج.ر)
- الصفحة: (ص)
- الطبعة: (ط)
- بدون ذكر الصفحة: (د.ص.)
- بدون ذكر التاريخ: (د.ت.)

# مقدمة

من دعائم قيام الدول واستقرارها وجود جهاز قضائي ذي سلطة، يتمتع بالاستقلالية في تطبيق القانون ويعمل على إنفاذ قراراته وأحكامه، بما يخدم الصالح العام والخاص ودون الإضرار بطرف دون الأخر، فالعدل أساس الحكم، ودولة الحق والقانون هي التي تجسد هذا الشعار في المجتمع من خلال بسط سيادة القانون وتكريس العدالة للجميع، وتعد السلطة القضائية من أهم الركائز في الدول بما تكرسه من تطبيق للقانون في المجتمع والحفاظ على حقوق أفراده الفردية والجماعية وحماية حرياتهم بما في ذلك المؤسسات والهيئات سواء كانت طبيعية أو معنوية، في إطار تكريس العدل في المجتمع والعمل بالنزاهة وهي المهمة الأساسية لوجودها.

يتجسد عمل السلطة القضائية في حل النزعات التي تطرح عليها من خلال المتخاصمين والحلول التي تخلص إليها، وتتجلى من خلال الأحكام القضائية الصادرة عنها بمختلف درجاتها تبعا لطبيعة النزاع ودرجة التقاضي فيه، بما يحقق الغاية من اللجوء للعدالة وإشباع رغبة أطراف الدعوى في حل نزاعاتهم وفق نظرية الحق والقانون، من هذه النزاعات والأحكام نجد النزاعات الجزائية والأحكام الصادرة بخصوصها، فالنزاعات ذات الطابع الجزائي تتميز بخصوصيتها في كونها تنطوي على جرائم ونزاعات خطيرة قد تضر بالأفراد أو المجتمعات أو كلاهما معا، لذا نجد المشرع قد صنفها ضمن الجرائم الخطيرة التي تتطلب أحكاما قضائية مشددة بخلاف الجرائم المصنفة ضمن المخالفات.

ما يحيلنا إلى النظر في طبيعة أحكامها باعتبارها عنصرا أساسيا في العدل والإنصاف وتكريس دولة الحق والقانون، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وبث روح الطمأنينة في المجتمع والثقة في أجهزة الدولة، خاصة الجهاز القضائي لما يمثله من ركيزة في الدولة والمجتمع، إن طبيعة هذه الأحكام والتزامها بتكريس الحق في العدالة والإنصاف وفقا للقانون يؤدي إلى تحقيق ما يسمى بالأمن القضائي بما ينطوي عليه من جودة في هذه الأحكام القضائية الجزائية وما تشكله من انعكاس على الدولة والمجتمع.

فالأحكام القضائية الجزائية هي خلاصة عمل السلطة القضائية، تتطلب مواصفات ومعايير يجب أن تعكس جودها وقوتها القانونية والإجرائية طبقا للقوانين السارية في المجتمع، فهي ليست مجرد قرارات تصدر عن القضاء بل هي الصورة التي تعكس أهمية عمله ودوره ومكانته في المجتمع، لذا يلح المختصين على أهمية الجودة في الأحكام القضائية لا باعتبارها عملا إداريا تقنيا، بل من أجل تعزيز جودتها بما يعزز ثقة المواطنين في النظام القضائي، ويحقق العدالة الجنائية، ويشجع الاستثمار، ويكرس حماية حقوق

الإنسان، فالجودة في هذا المجال تساهم في تعزيز الأمن القضائي، بكل ما تحمله كلمة أمن من معنى وبما تنطوي عليه من تأثير مباشر على ثقة المواطنين والمستثمرين في الجهاز القضائي، نظير دورها المحوري في تحقيق العدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الأسس التي تقوم عليها العدالة بمفهوميها الفلسفي والقانوني، هي نفسها المعايير التي تقوم عليها الجودة باعتبارها سلسلة متكاملة ومنسجمة من المعطيات والعناصر لأداء العمل القضائي بما يتناسب وتحقيق العدالة وإحقاق الحق، وفرض سيادة القانون وهيبته، وبما ينعكس على المجتمع من تنمية فعلية وشاملة وتشجيع الاستثمار، من خلال زيادة ثقة المواطنين والمستثمرين في نجاعة ونزاهة الجهاز القضائي. من هنا تتبدى الأهمية التي توليها الدول والمجتمعات للجودة في العمل القضائي، خاصة في الأحكام القضائية، وتحديدا الجزائية، باعتبارها تجسد مفهوم العدالة كخدمة عمومية مهمتها الحفاظ على النسيج الاجتماعي من خلال تكريس الأمن والمحافظة على ترسيخ السكينة العامة وتجسيدها فعليا، إلى جانب المساهمة في تعزيز التنمية في المجتمع وتشجيع الاستثمار فيه.

ومما لا شك فيه أن تحقيق العدالة يعتبر تحديا حقيقيا يواجه مختلف دول العالم، لكونه يشكل دعامة أساسية لتوطيد الديمقراطية الحقة، ومظهرا من مظاهر تقدم الدول أو تخلفها، وباعتبارها عاملا مؤثرا في تطورها الاقتصادي وتقدمها الاجتماعي، وهذا ما نحاول التطرق له من خلال بحثنا الموسوم ب:
" جودة الأحكام القضائية الجنائية وتداعياتها على الأمن القضائي."

تمثل أهمية الموضوع دراستنا من جانبين نظري وعملي :

ففيما يتعلق بالأهمية النظرية للموضوع يمكن إجمالها في النقاط الآتية:
- بيان مفاهيم العمل القضائي والأحكام الصادرة عنها.
- بيان الجودة القضائية والمعايير المرتبطة بها.
- بيان أهمية الجودة القضائية في الأحكام الجزائية الصادرة.
- بيان جودة الأحكام القضائية الجزائية وتداعياتها على الأمن القضائي.
- إبراز أهمية الجودة القضائية الجنائية وانعكاساتها على الأمن القضائي.

أما الأهمية العملية فتشمل:

- تسليط الضوء على العمل القضائي في الجزائر.
- بيان آليات عمل القضاء في حل المنازعات المطروحة أمامه.
- بيان طبيعة الأحكام الجزائية الصادرة عن القضاء ومدى تمتعها بالجودة القضائية.
- بيان الإجراءات القانونية الخاصة بالأحكام القضائية الجزائية.

أما ممبررات اختيارنا للموضوع فمتعددة منها الشخصية ومنها الموضوعية:

فالمبررات الشخصية تتمثل على الخصوص في:

- الرغبة في دراسة الأحكام القضائية وتحديدا الجنائية.
- الرغبة في التعرف على عمل القضاء وتنظيماته في الجزائر.
- محاولة إثراء الموضوع وتسليط الأضواء عليه خاصة ما تعلق بالقضاء الجزائري.

أما المبررات الموضوعية الدافعة لاختيار الموضوع فتعود إلى:

- زيادة الاهتمام بموضوع الجودة القضائية في الدول والمجتمعات.
- التعرف على واقع إصدار الأحكام القضائية الجنائية في الجزائر وطبيعة تنفيذها.
- تكليف الكلية لنا بانجاز هذا الموضوع كونه يدخل في نطاق إتمام دراستنا الجامعية.

لتناول هذا الموضوع والإحاطة بكل جوانبه، قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية كالآتي:

**- ما هي جودة الأحكام القضائية الجنائية؟ وما مدى تداعياتها على الأمن القضائي؟**

وتتفرع عنها بعض التساؤلات، هي:

- ما هو تعريف الأحكام القضائية الجزائية ؟
- ما هو العمل القضائي؟
- كيف يعمل النظام القضائي في الجزائر؟
- ما هي الجودة القضائية؟
- ما هو الأمن القضائي؟
- ماهي تداعيات جودة الأحكام القضائية الجزائية على الأمن القضائي؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية طرحنا مجموعة من الفرضيات هي:

تمثل جودة الأحكام القضائية أهمية بالغة لما تمثله من تداعيات مباشرة على الأمن القضائي.

- للأحكام القضائية الجنائية عدة تعاريف، ذات طابع لغوي واصطلاحي.

- يشكل العمل القضائي صلب السلطة القضائية.
- يعمل النظام القضائي في الجزائر وفق نظام يحدده القانون والتشريع المعمول به.
- للجودة القضائية مفاهيم ومعايير ومواصفات.
- تؤثر جودة الأحكام القضائية الجزائية على الأمن القضائي.

من حيث الأبعاد، تحاول هذه الدراسة التطرق إلى جودة الأحكام القضائية الجزائية وتداعياتها على الأمن القضائي، مع محاولة التركيز على الجودة القضائية في الجزائر.

وللإحاطة بجوانب البحث و الإجابة على إشكالية الموضوع اعتمدنا منهجين هما:

المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

فالمنهج الوصفي يقتضيه الموضوع في وصف الأحكام القضائية الجنائية، بتعريفها وبيان أركانها وأنواعها وأهميتها، إلى جانب التطرق للجودة القضائية ومعايير الجودة في الأحكام القضائية.

أما المنهج التحليلي فنتناول بواسطته تحليل المراجع والمصادر التي تتمحور حول الجودة في مجال القضاء.

لإنجاز هذا البحث واجهتنا صعوبات تتمثل في:

- حداثة الموضوع.
- قلة المراجع.
- ضيق الوقت الممنوح لنا لانجاز هذه المذكرة.

ومحاولة منا لضبط الموضوع والتحكم في تفاصيله اعتمدنا على خطة تتضمن فصلين هما:

الفصل الأول: يتناول الإطار المفاهيمي لجودة الأحكام القضائية وتداعياتها على الأمن القضائي، ويتوزع على مبحثين هما:

- المبحث الأول حول الأحكام القضائية الجزائية وتنظيم العمل القضائي، ويتضمن مطلبين، وكل مطلب مقسم على مجموعة من الفروع والعناصر.
- أما المبحث الثاني فحول جودة الأحكام القضائية الجنائية، أهميتها ومعاييرها وينقسم إلى ثلاثة مطالب كل مطلب موزع على مجموعة من الفروع والعناصر.

أما الفصل الثاني: فيتمحور حول آثار و انعكاسات جودة الأحكام القضائية الجزائية على الأمن القضائي، ويضم مبحثين هما:

– المبحث الأول يتناول مفهوم الأمن القضائي وأهميته، مقسم إلى مطلبين يتضمنان مجموعة من الفروع والعناصر.

– وفي المبحث الثاني تناولنا جودة الأحكام القضائية بين الفعالية والسرعة من جهة واستقرار المراكز القانونية من جهة ثانية، وذلك من خلال مطلبين مقسمين على مجموعة من الفروع والعناصر.

# الفصل الأول

# الإطار المفاهيمي لجودة الأحكام القضائية وتداعياتها على الأمن القضائي

**تمهيد:**

بما أن يتجسد عمل السلطة القضائية في حل النزعات التي تطرح عليها من خلال المتخاصمين والحلول التي تخلص إليها من خلال الأحكام القضائية الصادرة عنها بمختلف درجاتها تبعا لطبيعة النزاع ودرجة التقاضي فيه، من هذه النزاعات والأحكام نجد النزاعات الجزائية والأحكام الصادرة بخصوصها لما تميزها كونها تنطوي على جرائم ونزاعات خطيرة قد تضر بالأفراد أو المجتمعات أو كلاهما معا، لذا نجد المشرع قد صنفها ضمن الجرائم الخطيرة التي تتطلب أحكاما قضائية مشددة بخلاف الجرائم المصنفة ضمن المخالفات.

في هذا الفصل الذي خصصناه كإطار مفاهيمي للمصطلحات والمفاهيم التي سنتناولها في هذه الدراسة، نحاول التطرق لمفهوم الأحكام القضائية بالشرح والتفصيل، ثم العمل القضائي من خلال مهام القضاة والتنظيم القضائي في الجزائر، إلى جانب التطرق للجودة كمفهوم وفلسفة بصفة عامة، ثم جودة القضاء وأحكامه القضائية والأمن القضائي.

عموما يتوزع هذا الفصل على مبحثين هما:

– المبحث الأول حول الأحكام القضائية الجزائية وتنظيم العمل القضائي، ويتضمن مطلبين، وكل مطلب مقسم على مجموعة من الفروع والعناصر.

فالمطلب الأول حول الأحكام القضائية الجزائية، وينقسم إلى مجموعة من الفروع تتمحور حول مفهوم أنواع الأحكام القضائية الجزائية،أهميتها وضوابطها، العمل القضائي، أما المطلب الثاني فحول العمل القضائي من حيث المفهوم والأنواع، وتنظيمه في الجزائر.

والمبحث الثاني حول جودة الأحكام القضائية الجنائية، أهميتها ومعاييرها، وينقسم إلى ثلاثة مطالب كل مطلب موزع على مجموعة من الفروع والعناصر، فالمطلب الأول حول مفهوم وفلسفة الجودة ثم الجودة في القضاء ومواصفاتها، كذلك جودة القضاء في الجزائر، في حين المطلب الثاني يتضمن جودة الأحكام القضائية الجنائية من حيث المفهوم، الأهمية والمعايير، ويتمحور المطلب الثالث حول مفهوم الأمن القضائي وفلسفته، وأهميته وأدواره.

## المبحث الأول

## العمل القضائي في الجزائر والأحكام القضائية الجزائية

يتضمن هذا المبحث الذي يتمحور حول الأحكام القضائية الجزائية وتنظيم العمل القضائي، مطلبين مقسمين على مجموعة من الفروع والعناصر، نتطرق من خلالها إلى الأحكام القضائية بصفة عامة ثم الجزائية باعتبارها صلب موضوع البحث، ثم العمل القضائي وتنظيمه في الجزائر خصوصا.

### المطلب الأول:

### العمل القضائي في الجزائر وتنظيمه

في هذا المطلب نحاول التطرق العمل القضائي من حيث المفهوم والأنواع، ثم التنظيم القضائي في الجزائر في محاولة للإلمام بالعمل القضائي وآليات عمله، خاصة في الجزائر.

#### الفرع الأول

#### مفهوم العمل القضائي وأنواعه

في هدا العنصر من الفرع الأول من المطلب الثاني يحاول التطرق إلى مفهوم الأعمال القضائية وأنواعها.

**أولا: مفهوم العمل القضائي**:تعرف الأعمال القضائية بسلطات القضاء أو التي يقوم بها القاضي، وتتأسس على الوظيفة القضائية المتمثلة في السلطة القضائية التي تقوم بفض المنازعات وفصل الخصومات وتبيين الحكم القانوني والإلزام به، يتخذ العمل القضائي صور عديدة من أبرزها " الحكم القضائي ".[2/1]

**ثانيا: أنواع العمل القضائي**:تتنوع الأعمال القضائية وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:[3]

[1]- أحمد مليجي،أعمال القضاة، دار النهضة العربية،القاهرة،مصر،ط3، 1993،ص 6

[2]- نبيل إسماعيل عمر، نفس المرجع،ص 13

العمل القضائي البحت التي تشكل العمل الأساس والأصيل لوظيفة القضاء والعمل الإداري التي يمارسها القاضي بهدف تنظيم سير مرفق القضاء، إلى جانب العمل الولائي التي تصدر عن القاضي بموجب سلطته الولائية:

– **النوع الأول:العمل القضائي البحت:** هو العمل الأساسي للقضاء، ونتاج الوظيفة القضائية والسلطة القضائية التي يتمتع بها القاضي، فهو آثر من آثار السلطة القضائية ينفرد بها القضاة بحيث لا ينبغي أن يشاركهم في القيام بها أحد، لا من السلطة التنظيمية ولا التنفيذية.[4]

– **النوع الثاني: العمل الإداري:** يعرف بأعمال الإدارة القضائية التي يمارسها القضاة لتنظيم سير عمل القضاء باعتباره مرفق عام، وتدخل ضمن إطار أعمال الإدارة الداخلية التي تستقل بها كل سلطة من سلطات الدولة بالنسبة لشؤونها الخاصة، فهي عمل داخلي لا يمس مصالح الأفراد أو حقوقهم ولا تعتبر ممارستها من قبل القاضي من قبيل ممارسة السلطة أو استخدامها، ويتمتع القاضي بسلطة تقديرية واسعة في ممارستها، وتخضع لقواعد النظام الإداري، ومن هذه الأعمال تشكيل الدوائر القضائية، وتحديد مواعيد الجلسات، وتوزيع القضايا على الدوائر، وتحديد المواعيد ونحو ذلك.

تجب الإشارة إلى أن الإجراءات القضائية لا تعتبر من قبيل الأعمال الإدارية للقاضي، فالإجراءات

وسيلة لأداء النشاط القاضي وليست خارجة عنه، فهي لا تنفك عن النشاط القضائي كالأعمال الإدارية، كما أنها لا تهدف إلى تنظيم العمل الداخلي للمحاكم، فهي لا تندرج ضمن الأعمال الإدارية للقاضي.[5]

– **النوع الثالث:عمل الولاية:** أو التفضيلية لتفضل القاضي بإصدارها، وتدخل في إطار الاختصاصات الإرادية التي يمارسها القاضي ضمن حق الولاية العامة باعتباره نائباً عن الحكام والولاة في تحقيق مصالح

---

[3]– محمد السيد عمر التحيوي، الأوامر على العرائض وفقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية،1، دار ملتقى الفكر،الإسكندرية،مصر، 2001، ص 29 .

[4]– نبيل إسماعيل عمر، نفس المرجع،ص 13

[5]– أحمد مليجي، مرجع سابق، ص 178ونبيل عمر، مرجع سابق، ص 26ومحمود التحيوي، مرجع سابق،ص 1

المجتمع والعامة، بما يخوله القانون، فهذه الأعمال تستند إلى ولاية القاضي وإن كانت خارج نطاق الوظيفة القضائية بمعناها الدقيق إلا أن غالب النظم والقوانين تعترف بحق القضاة في ممارسة هذه الأعمال الولائية، بل إن العمل جار على إسنادها إلى القضاة بنصوص الأنظمة والقوانين، وذلك لتوفر ضمانات خاصة في القضاة والمحاكم تجعلها أهلاً لهذه الأعمال، وهذه الضمانات المتوفرة في القضاء- كالعلم بالنظام والخبرة بتطبيقه، والنزاهة، والاستقلالية، ونحو ذلك-، هذه الضمانات تعطي السلطة القضائية الأولوية لممارسة هذه الأعمال الولائية على السلطتين التنظيمية والتنفيذية.[6]

## الفرع الثاني

## التنظيم القضائي في الجزائر

التنظيم القضائي هو مجموع القواعد القانونية المنظمة للسلطة القضائية بشكل عام، والمتعلق بالجهات القضائية على اختلاف أنواعها ودرجاتها والشروط المتعلقة بتعيين القضاة ونظام انضباطهم... الخ، في الجزائر مر نظام القضاء بعدة محطات أساسية في مسار تطوره، أهمها:

أ- مرحلة الإصلاح القضائي لسنة 1965 التي كرست وحدة النظام القضائي واستمر العمل بهذا النظام إلى غاية 1996 إلى هذه الفترة، حافظ النظام القضائي الجزائري على مبدأ وحدة القضاء مع ازدواجية النزاعات.

ب- بعد صدور دستور في عام 1996، دخل النظام القضائي الجزائري في مرحلة جديدة كنتيجة لهذا الدستور المعدل في سنة 1996 والذي أقر بنظام ازدواجية القضاء باستحداث هيئة قضائية عليا جديدة تفصل في المنازعات الإدارية وفقا لنص المادة 152 :"يؤسس مجلس الدولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية "

[6]- أحمد مليجي، مرجع سابق، ص 178ونبيل عمر، مرجع سابق، ص 26ومحمود التحيوي، مرجع سابق،ص 1

ج- تم تأكيد هذه الازدواجية من خلال ما توصلت إليه اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة سنة 1999، التي شددت على ضرورة معالجة العديد من النصوص التي لها علاقة بالتنظيم القضائي الجزائري كالقانون الأساسي للقضاء والقانون العضوي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء.

د- إلغاء الأمر رقم 65-278 بصدور القانون العضوي رقم 05-11 المتعلق بالتنظيم القضائي الجزائري الذي ينص في مادته 2 :" أن التنظيم القضائي يشمل النظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع."

- في الدستور المعدل عام 2016، تم تعديل المادة 152 من دستور 1996بالمادة 171 من دستور 2016.[7]

وبالتالي تم تكرس نظام الازدواجية القضائية في الجزائر باعتماد نظامين قضائيين هما القضاء العادي والقضاء الإداري، تبعا للتطورات التي عرفتها البلاد في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

عموما يقوم النظام القضائي الجزائري على ازدواجية القضاء:

- القضاء العام الذي يختص بالفعل الإرادي في جميع القضايا المدنية الشخصية والتجارية والجزائية.
- والقضاء الإداري الذي يختص بالفعل في القضايا والمنازعات الإدارية.[8]

**أولا: جهات القضاء العام:** وتشمل[9]:

**أ- المحاكم:** هي جهات أول درجة، تفصل في القضايا المدنية والاجتماعية والتجارية والعقارية، وكذا

[7] - الغوثي بن ملحة، القانون القضائي الجزائري، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط 2 ، الجزائر،2002، د.ص.

[8] - نشير إلى أن المادة 152 من الدستور أبقت على بعض الجهات القضائية التي أنشأت بموجب الدساتير السابقة وهي: المحكمة العليا،المجالس القضائية والمحاكم.

[9] - نصت المادة 3 من القانون العضوي 05- 11 المؤرخ في 17-07-2005 المتعلق بالتنظيم القضائي على أن النظام القضائي العادي يشمل المحكمة العليا، المجالس القضائية والمحاكم

القضايا الجزائية (جنح، مخالفات وأحداث) بموجب أحكام ابتدائية قابلة للاستئناف، وتفصل بصفة استثنائية في بعض المواد المذكورة بأحكام غير قابلة للاستئناف أم نظرا لقلة أهمية قيمة النزاع أو قلة خطورة المخالفة وإن الاعتبارات العملية.

**ب- المجالس القضائية:** هي جهات ثاني درجة، تفصل في استئناف الأحكام الابتدائية الصادرة عن محاكم أول درجة، وذلك بموجب قرارات نهائية، وتفصل كجهة أول وآخر درجة في قضايا الجنايات.

**ج- المحكمة العليا:** هي هيئة قضائية مقومة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم، فهي محكمة قانون تنظر في الطعون بالنقض في الأحكام والقرارات النهائية الصادرة عن المجالس القضائية والمحاكم.

**ثانيا: جهات القضاء الإداري:** وتضم[10]:

أ- المحاكم الإدارية: هي جهات أول درجة تفصل في القضايا الإدارية وهي المنازعات التي تكون الدولة أو الولايات أو البلديات أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري طرفا فيها كأصل عام ما عدا بعض القضايا التي يبقى الاختصاص فيها لجهات القضاء العادي.

**ب- مجلس الدولة:** هيئة قضائية مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية، ويفصل تارة:

**ب-1- كجهة أولى وآخر درجة:** في دعاوى الإلغاء والتفسير وآخر درجة وذلك في دعاوى الإلغاء والتفسير وتقدير المشروعية في القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية.

**ب-2- كجهة استئناف:** في الأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية.

**ب-3- كجهة نقض:** في القرارات الصادرة في آخر درجة عن الجهات القضائية الإدارية وكذا الطعون بالنقض المخولة له بنصوص خاصة.[11]

[10]- أنشأت المحاكم الإدارية بمقتضى قانون رقم 02/98 المؤرخ في 30-05-1998 لتحل محل الغرف الإدارية التي كانت تابعة للمجالس القضائية ، وبتاريخ 14-11-1998 صدر المرسوم التنفيذي رقم 356/98 المتضمن كيفيات تطبيق القانون رقم 02/98 والذي أنشأ محكمة إدارية تنصب عند توفر الظروف الضرورية لسيرها، و بموجب التعديل الدستوري 2020 وطبقا للمادة 179 تم أنشاء المحاكم الإدارية الاستئنافية أي درجة ثانية بمقتضى القانون العضوي 10/22 المتعلق بالتنظيم القضائي و كذلك القانون 07/22 المتعلق بالتقسيم القضائي ، الذي أنشأ المحاكم الإدارية للاستئناف.

[11]- مجلس قضاء الجزائر.التنظيم القضائي الجزائري.وزارة العدل الجزائرية، الموقع الالكتروني:

**ثالثا:جهات القضاء المتخصص:** نص القانون العضوي 11/05 المتعلق بالتنظيم القضائي في فصله الرابع على جهتين قضائيتين جزائيتين متخصصتين هما محكمة الجنايات والمحكمة العسكرية هذا بالإضافة إلى محكمة التنازع.

**أ- محكمة التنازع:** أنشأت بموجب دستور 1996 والقانون العضوي رقم 03/98 المؤرخ في 03 يونيو 1998 المتعلق باختصاص محكمة التنازع وتنظيمها وعملها.

**- اختصاصات محكمة التنازع:** نصت المادة 03 من القانون العضوي رقم 98-03 على أنه:" تختص محكمة التنازع في الفصل في منازعات الاختصاص بين الجهات القضائية الخاضعة للنظام القضائي العادي والجهات القضائية الخاضعة للنظام القضائي الإداري حسب الشروط المحددة في هذا القانون."[12]

**ب- الجهات القضائية الجزائية المتخصصة:** تتمثل هذه الجهات في محكمة الجنايات والمحكمة العسكرية حسب ما نص عليه القانون العضوي رقم 05-11 في فصله الرابع.[13]

**ب-1- محكمة الجنايات:** نصت المادة 18 على:"توجد على مستوى كل مجلس قضائي محكمة جنايات تختص بالفصل في الأفعال الموصوفة بالجنايات وكذا الجنح و المخالفات المرتبطة بها."[14]

**ب-2- المحكمة العسكرية:** هي جهة قضائية جزائية تنظر في الجرائم العسكرية تتميز بتشكيلتها وإجراءاتها الخاصة.[15]

## المطلب الثاني

### الأحكام القضائية الجزائية

يتضمن هذا المطلب التطرق للأحكام القضائية الجزائية، وينقسم إلى مجموعة من الفروع تتمحور حول مفهوم أنواع الأحكام القضائية الجزائية، أهميتها وضوابطها، العمل القضائي.

---

التنظيم_القضائي_الجزائري20%/https://courdalger.mjustice.dz تم الاطلاع عليه في:25-4-2025

[12]- القانون العضوي 98-03 المتعلق باختصاص محكمة التنازع تنظيمها وعملها.

[13]- القانون العضوي 05-11 المؤرخ في 17-07-2005 المتعلق بالتنظيم القضائي.

[14]- بوبشير محند أمقران، النظام القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، الجزائر،1994،ص 220

[15]- المرجع نفسه، ص245

## الفرع الأول

## مفهوم الأحكام القضائية الجزائية وأركانها

تحت هذا الفرع نحاول الإلمام بمفهوم الأحكام القضائية الجزائية من حيث الأسس التي تتأسس عليها ثم أركانها التي تبنى عليها، وكذلك سنتطرق إلى خصائصها التي تميزها عن باقي القرارات التي تصدر عن القضاء.

**أولا:مفهوم الأحكام القضائية الجزائية:**

**أ– في اللغة العربية:** أصل كلمة "حَكَمَ" تعني "مَنَعَ من الظلم"، مصدرها"الحِكْمَة" أي إتقان الشيء وإحكامه، و"الحُكْم" المنع للصلاح، وتشير إلى الفصل بين الناس بالعدل.

– الحُكْمُ هو"القضاء والفصل بين المتنازعين بالعدل"، من ذلك قول العرب: "حَكَمَ بين القوم" أي فصل في خصومتهم.[16]

**ب– في الاصطلاح:** يعرف فقهاء القانون الحكم القضائي:"كل قرار يصدر في إطار القوانين الإجرائية من طرف هيئة قضائية مشكلة تشكيلا قانونيا في خصومة قضائية رفعت أمامها سواء كان صادرا في موضوع خصومة أو في شق منها، أو في مسألة تفرعت عنها."[17]

ويعرف الحكم القضائي الجزائي كذلك:" القرار الصادر عن شخص له ولاية القرار في نزاع رفع إليه وفقا لقانون المرافعات، وفي خصومة مصدرها طلب قضائي أصلي رفع أمام محاكم الدرجة الأولى المختصة بنظره في حكم يقبل الطعن فيه، ويجب أن يصدر هذا القرار من شخص تتوافر فيه الولاية والاختصاص والصلاحية الخاصة والعامة لإصداره."[18]

– عرفه (ق.ا.م.ا.ج.)في المادة8/ف5:" يقصد بالأحكام القضائية في هذا القانون الأوامر والأحكام والقرارات القضائية."[19]

نشير إلى أن (ق.ا.م.ا.ج) يمدد مدلول الأحكام القضائية ليشمل الأحكام والأوامر والقرارات

---

[16] – الفيروز أيادي، القاموس المحيط،عالم الكتب،ب،ت،ص1415

[17] – أحمد أبو الوفا، نظرية الأحكام القضائية في قانون المرافعات، منشأة المعارف، الإسكندرية،مصر،1998، ص35

[18] – نبيل إسماعيل عمر،النظام القانوني للحكم القضائي، منشأة المعارف، الإسكندرية،مصر،2000، ص4

[19] – يمكن الرجوع إلى القانون رقم 08–09 مؤرّخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية. تحت عنوان أحكام تمهيدية.

الصادرة عن الهيئات القضائية المختلفة.[20]

فالأحكام القضائية الجزائية تمثل صورة من صور الأحكام القضائية، ونوع من أنواع الأحكام

الصادرة عن المحاكم بعد البث في القضايا المطروحة أمامها حسب طبيعة النزاع، والحكم القضائي الجزائي[21] هو أحد أنواع هذه الأحكام التي تختتم بها الخصومة القضائية ذات الطابع الجزائي في إطار معالجة القضايا على مستوى مختلف درجات التقاضي في الغرفة الجنائية، فهو تلك الوثيقة التي تتضمن معالجة الخصومة القضائية منذ انطلاقها إلى غاية الفصل فيها، بالإشارة إلى:

- طبيعة الخصومة بما تضمنته من وقائع وما تخللها من إجراءات،
- أطرافها وما قدموه من طلبات، دفوع وأسانيد لتزكية مواقفهم،
- وما دار أثناء الجلسة أو الجلسات من مناقشات ومرافعات،
- ثم ما توصلت إليه هيئة المحكمة لحسم النزاع وإنزال حكم القانون.

ويتم هذا وفقا لما جاءت القوانين والتشريعات السارية، وبالتالي تتأسس الأحكام القضائية الجزائية كغيرها من باقي أنواع الأحكام القضائية الأخرى على:

1- القانون والنصوص التشريعية السارية.

2- الوقائع المتضمنة الأدلة المقدمة في الدعوى من طرف الخصوم.

3- الاجتهاد القضائي الخاص بالتفسيرات والتأويلات التي تقدم عليها هيئة المحكمة التي تنظر في القضية للنصوص السارية المفعول وتطبيقها على الواقع.

**ثانيا: أركان الأحكام القضائية الجزائية:** للحكم القضائي الجنائي أركان بينها التشريع ونظمها واعتبرها لازمة لأي حكم قضائي حتى تكون له حجية، هذه الأركان هي[22]:

**أ- الركن الأول:** جهة إصدار الحكم القضائي الجنائي:يجب أن يصدر عن محكمة مختصة قانونا، سواء كانت مدنية أو جنائية أو إدارية، حسب طبيعة الدعوى.

**ب- الركن الثاني:**بيانات متعلقة بأطراف الخصومة وطلباتهم.

---

[20]- القانون رقم 08-09 مؤرّخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
الباب8 من الكتاب الأول تحت عنوان (الأحكام والقرارات)والباب 4 من الكتاب2 تحت عنوان (الإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية الإدارية)

[21]- نبيل إسماعيل عمر،نفس المرجع والصفحة

[22]- قادري أمال، جودة الأحكام القضائية-دراسة مقارنة-،"دكتوراه غير منشورة"، في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العام الجامعي 2021/2020،ص ص36-37

**ج- الركن الثالث:** تسبيب الحكم القضائي: ويتم هذا بتوضيح الأسباب القانونية والوقائع التي استند إليها هذا الحكم.

**د- الركن الرابع:** منطوق الحكم القضائي: وهو النتيجة النهائية التي خلصت إليها هيئة المحكمة، ويتم إلزام الأطراف بها كالإدانة أو التعويض.

## الفرع الثاني

## أنواع الأحكام القضائية الجزائية، أهميتها وضوابطها

هذا الفرع نحاول من خلاله الإحاطة بأنواع الأحكام القضائية الجزائية، والأهمية التي تنطوي عليها، ثم الضوابط التي يجب أن تتضمنها.

**أولا: أنواع الأحكام القضائية الجزائية:** تنقسم الأحكام الجزائية إلى عدة أنواع هي:[23]

1- من حيث صدورها في حضور المتهم وتنقسم إلى أحكام جنائية حضورية وأخرى غيابية.

2- من حيث قابليتها للطعن فيها وتتضمن أحكام جنائية ابتدائية أو نهائية.

3- من حيث التطرق للفصل في الموضوع، وتشمل أحكام جنائية فاصلة في الموضوع وأحكام جنائية سابقة على الفصل في الموضوع.

**ثانيا: أهمية الأحكام القضائية الجزائية:**تتجلى هذه أهمية في:

أ- **أهمية عامة:** تتجسد الأهمية الكلية للحكم القضائي الجنائي كغيره من الأحكام القضائية الأخرى، يهدف تحديدا إلى تحقيق عدالة لا تتناقض مع الاستقرار القانوني بضمان الإلزام بسيادة القانون، ولتميزه بالمرونة لضمان تكيف القانون مع التحولات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع[24]، كل هذا يتم في إطار ضمان حماية الدولة المجسدة لشرعية العقوبة بمختلف أنواعها وتجسيد بنود العقد الاجتماعي بتعبير (روسو).

ب- **أهمية خاصة:** وتبدو هذه الأمية من خلال العناصر الآتية[25]:

---

[23]- يايسي لامية، دروس في مقياس تحرير الوثائق والأحكام الجزائية، دروس موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية (السداسي الثاني) السنة الجامعية 2022-2023، قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، الجزائر، ص11

[24]- ياسي،نفس المرجع،ص 4

[25]- ياسي،نفس المرجع،ص5

- كون الأحكام القضائية تشكل وجه العدالة في المجتمع،
- ارتباطها بفلسفة العدالة ومبادئ الإنصاف التي تحكم عمل القضاء،
- استناد الحكم القضائي الجنائي على القانون،
- تجسيد مبادئ العدل والحرية،
- ضمان حق الدفاع وعلانية المحاكمة،
- تحقيق مبدأ المنفعة المتوخاة منه لفائدة المتخاصمين وحتى لأفراد المجتمع، كتعويض الضحايا وبسط نفوذ القانون وتكريس مبادئه،
- فرض حقوق الناس واحترام كرامتهم.

**ثالثا: ضوابط الأحكام القضائية الجزائية:** تحكم الأحكام القضائية الجنائية مجموعة من الضوابط هي:

**أ- الضوابط الإجرائية للحكم القضائي:** وتتضمن:

- استقلالية القاضي.
- ضمان حق الدفاع.
- علانية الجلسات.
- التزام القاضي بتسبيب الحكم وشرح الأسباب القانونية للحكم القضائي الصادر عن المحكمة،

وهناك من يضع شروطا أحرى للقاضي، "شروط القاضي في الشريعة يرى بعض الفقهاء ومنهم (أبوبكر الرازي) في (كتابه الفصول في الأصول) أن من أهم الشروط الواجب توفرها يَكُونَ عَالِمًا بِجُمَلِ الْأُصُولِ ، وَيَكُونَ عَالِمًا بِدَلَالَاتِ الْقَوْلِ بِالْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَيَكُونَ عَالِمًا بِوُجُوهِ الِاسْتِدْلَالَاتِ، وهذه لا تأتي بالفطرة وإنما عبر الخبرة والدربة والدراية المقرونة بالحكمة والتأني."[26]

**ب- الضوابط الموضوعية:** وتشمل[27]:

- مطابقة الحكم للقانون والنظام العام.
- مراعاة المصلحة العامة وحقوق الإنسان.

---

[26]- سالم روضان الموسوي، معيار الجودة في العمل القضائي، الحوار المتمدن، العدد: 6184 ، المنشور في: 26-3-2019

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=632298 تم الاطلاع عليه في 2025/03/15 على الساعة17:00

[27]-- قادري أمال، نفس المرجع، ص36

- ضمانات تنفيذ الأحكام من خلال سلطة الدولة في التنفيذ الجبري.
- آليات الطعن كالاستئناف والنقض.

## المبحث الثاني

### جودة الأحكام القضائية الجنائية، أهميتها ومعاييرها

يتضمن هذا المبحث جودة الأحكام القضائية الجنائية من الأهمية والمعايير، وينقسم إلى ثلاثة مطالب موزعة على فروع وعناصر.

## المطلب الأول

### جودة القضاء– The judicial quality

في هذا المطلب سنتطرق لمفهوم وفلسفة الجودة ثم الجودة في القضاء ومواصفاتها، كذلك جودة القضاء في الجزائر.

### الفرع الأول

### مفهوم الجودة وفلسفتها

فكرة الجودة ذات منطلق اقتصادي وتعتمد على مبادئ الاقتصاد، إلا أن نجاعة الفكرة ونجاحها حفز قطاعات أخرى على تبنيها، كقطاع العدالة والقضاء.

**أولا:مفهوم الجودة:**

- الجودة في اللغة: Qualité من اللاتينية Qualités أصلها جود، والجيد نقيض الرديء.[28] وهي تعني طبيعة الشيء والشخص ودرجة صلاحه.[29]
- الجودة (Qualité) في الاصطلاح، هي تحقيق رغبات وتوقعات المستهلكين والمستفيدين مما تقدمه المنظمة من سلع أو خدمات.[30]

[28]- السيد عبده رمضان صلاح، تطوير برامج تكوين المعلم بكليات التربية (في ضوء معايير الجودة الشاملة– سلطنة عمان نموذجا)،ط1، ايتراك لنشر والتوزيع، القاهرة،مصر،2005، ص 86

[29]- جوادي خالد،توصيف المهن المتعلقة بالإدارة الرياضية ومدى استجابتها لمعايير الجودة الشاملة، دكتوراه غير منشورة، معهد التربية البدنية،جامعة الجزائر،2009، ص163

[30]- السيد عبده رمضان صلاح، مرجع سابق، ص86

يرى بعض الباحثين أن (Quality) يقابلها في العربية كلمتان:[31]

- الجودة بدل النوعية التي قد تكون سيئة وقد تكون حسنة (تحسين النوعية)
- الجودة تدل على حسن النوعية.(ضمان النوعية الجيدة)

**ثانيا: فلسفة الجودة:** من حيث المعنى العام، فان إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة عامة للإدارة،

وتمثل عملية طويلة الأمد، ترتكز على أحداث تأثيرات عميقة في المؤسسة بواسطة عملية التحسين والتطوير المستمر في جميع جوانب المؤسسة " إدارة الجودة الشاملة نوع من الإدارة، وهو أسلوب حديث نوعا ما يطبق في الإدارة، ويمكن بواسطته تلبية حاجات المستهلك المختلفة في سوق تنافسي شديد، وذلك بتوقع هذه المنافسة والإعداد لها والسعي لعمل الأفضل دائما.
وكذلك المساعدة في توفير مناخ العمل المناسب والسماح بتوظيف جميع قدرات العاملين في المؤسسة."[32]
فإدارة الجودة الشاملة (TQM) تعتبر احد الاتجاهات الحديثة في الإدارة والتي لاقت رواجا كبيرا، لتطوير أداء المنظمات في عصرنا الحالي عن طريق بناء ثقافة عميقة عن الجودة بمفهومها الشامل، ما يؤكده كل من(Sasking & Karser) " إدارة الجودة الشاملة،هي إنشاء وتطوير قاعدة من القيم والمعتقدات التي تجعل كل فرد في المنظمة يعلم أن الجودة في خدمة المستهلك أو العميل أو المستفيد اعتباره الهدف الأساسي في المنظمة، وأن طرق العمل الجماعي والتعامل مع المشكلات والتغيير، تتحدد بما يدعم ويحافظ على تحقيق ذلك الهدف الرئيسي للمنظمة."[33]

بهذا المعنى فان إدارة الجودة الشاملة (TQM) يمكن إجمال مفهومنا لها في هذه الدراسة، بمفهوم

(منظمة التقييس العالمية Organization for standarization) "إدارة الجودة الشاملة هي جميع أنشطة الإدارة التي تحدد سياسة الجودة والأهداف والمسؤوليات. والتي تطبقها بعدة وسائل من تخطيط الجودة، مراقبتها توكيدها وتحسينها، وذلك ضمن إطار منظومة الجودة.[34]

---

[31]- الأمين عدنان، ضمان الجودة في الجامعات العربية، الكتاب السنوي الخامس،الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية،2005، ص8

[32]- الأحمد خالد طه، تكوين المعلمين من الإعداد إلى التدريب، ط1،دار الكتاب الجامعي،2005، ص19

[33]- العثمان شهاب أحمد،نموذج مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في نظام التعليم العام الحكومي، دكتوراه غير منشورة،جامعة عين شمس،مصر، 2004، ص3

[34]- جبلاق علي محمد، تقييم اتجاهات المديرين نحو تطبيق نظام توكيد الجودة والإدارة البيئية، ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس،مصر،(بت) ص09

كما تدل تعاريف أن (TQM) جاءت تبعا لعديد المصطلحات التي كانت تتناثر في المقالات، مثل بناء الفريق والتمييز وتفويض السلطة،[35] فهي تعبر عن أسلوب القيادة الذي ينشئ فلسفة تنظيمية، تساعد على تحقيق اعلي درجة ممكنة من الجودة في الإنتاج والخدمات، ما يوافق تعريف معهد الجودة الأمريكي الفدرالي" القيام بالعمل الصحيح بشكل صحيح ومن أول مرة، مع الاعتماد على تقييم المستهلك في معرفة تحسين الأداء."[36]

كما يمكن اختصار أهم المراحل التاريخية لتطور إدارة الجودة في تطور آلية الرقابة، حيث ارتكز تطور الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة بالأساس على الرقابة التي تعد من أكبر الركائز التي يعتمد عليها في إدارة الجودة الشاملة، وأهم المراحل التي مرت بها من مهمة يقوم بها العمال فقط إلى رقابة شاملة يقوم بها جميع المعنيين بالجودة في المؤسسة، بحيث يمكن القول أن إدارة الجودة الشاملة تعتمد على النظام الرقابي.[37]
في الخلاصة نصل إلى أن إدارة الجودة الشاملة (TQM) فكرة ذات منطلق اقتصادي وتعتمد على مبادئ الاقتصاد، إلا أن نجاعة الفكرة ونجاحها حفز قطاعات أخرى على تبنيها، كقطاع العدالة والقضاء، فقد أشار (Deming 1986) أحد منظري الجودة في كتابه (الخروج من الأزمة)" أن مبادئ إدارة الجودة الشاملة يمكن تطبيقها وبنفس القدر من النجاح على جميع القطاعات الخدماتية والتي تتضمن خدمة الحكومة."[38]

## الفرع الثاني

## جودة القضاء ومعاييرها:

**أولا: مفهوم جودة القضاء:** تشير جودة القضاء إلى جودة الخدمة القضائية، وتشمتل على ثلاث مجالات هي:

أ- مجال جودة العدالة كخدمة عامة يسهل الولوج إليها.

ب- مجال جودة العدالة التي تتمثل في المحاكمة العادلة.

---

[35]- ويليامز ريتشارد .ل.(بت) أساسيات إدارة الجودة الشاملة –مكتبة جرير،صفحة ج

[36]- العثمان شهاب أحمد،مرجع سابق،ص4

[37]- جوادي خالد، مرجع سابق،ص 169

[38]- العثمان شهاب أحمد، مرجع سابق،ص38

ج- مجال جودة العدالة باعتبارها منتجة لقيم وحامية للحقوق والحريات.[39]

كما قد تحيل إلى مفاهيم أخرى ذات علاقة بجودة القضاء، مثل:

**1- كفاءة النظام القضائي في:**

أ- إصدار أحكام عادلة وسريعة،

ب- وفق معايير النزاهة والشفافية،

ج- مع مراعاة حقوق الأفراد واحترام الإجراءات القانونية.

**2- أو مدى توافق القرارات القضائية مع معايير العدالة والنزاهة:** مثلما استندت المحكمة الأوروبية على نص المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لإقرار ما يلي:"يمثل مبدأ تكافؤ فرص الحق في الدفاع عنصرا من عناصر المفهوم الواسع للمحاكمة العادلة والذي يتضمن أيضًا الحق في الوجاهية"، وبالتالي فإن مفهوم المحاكمة العادلة يشمل احترام الحق في الدفاع ومبدأ المواجهة التي لا تنعقد الخصومة إلا بها حسب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. فالخصومة المستوفية للشكليات ولإجراءات السليمة لها تأثير على جودة الأحكام القضائية، فهي تمنح كل من طرفي النزاع القدرة على الإحاطة علمًا بالملاحظات و الوثائق المقدمة من الخصم ومناقشتها."[40]

من ذلك نجد:

**أ- الموضوعية:** استناد الأحكام إلى الأدلة والنصوص القانونية دون تحيز.

**ب- الشفافية:** وضوح الإجراءات والأسباب القانونية للأحكام.

**ج- الكفاءة:** إصدار الأحكام في وقت مناسب دون تأخير غير مبرر.

**د- الالتزام بالحقوق الأساسية:** مثل حق الدفاع وعدم التعرض للتعسف.

**3- أو تحقيق العدالة بفعالية وكفاءة، مع مراعاة الشفافية والاستقلالية والمساواة أمام القانون،**

"... من بين تعريفات محكمة ستراسبورغ لجودة الأحكام أنها إمكانية البث في النزاع في وقت معقول ولا يضر بمصالح ا لأطراف، وبالتالي فالاهتمام الذي توليه المحكمة الأوربية لهذه المبادئ

---

[39]- قادري أمال، وادريس خوجة نضيرة، جودة الخدمة القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العدالة،مجلة الدراسات الحقوقية المجلد07 العدد الثالث ص ص 503- 530نشر في 2020/09/15 https://asjp.cerist.dz/en/article/ تم الاطلاع عليه في 2025/03/10 على الساعة 08:00

[40]- حكيمة السباعي،جودة الأحكام القضائية ودورها في تعزيز الأمن القضائي، تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية، مجلة جيل حقوق الإنسان،العام العاشر، ع46،مايو2024،ص87

يدل على الأهمية التي توليها لجودة الإجراءات المسطرية."[41] ويشمل هذا:

أ- الجودة في الحكم القضائي بما ينطوي عليه هذا الحكم من دقة قانونية،

ب- الجودة في العمل القضائي بما تتضمنه من جودة الإجراءات من خلال السرعة والإنصاف،

د- جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين.

هذا ما أبرز تقرير (HUBERT DALL) حول (خصوصيات الجودة في ميدان العدالة):

" خصوصيات جودة الخدمات القضائية تستمد من خصوصية العدالة كخدمة عامة لحل المنازعات من ناحية، وكمؤسسة تنتج رموزا وقيما من ناحية ثانية."[42]

على العموم فإن الجودة في مجال الأداء القضائي تتعلق:

**أ- بالمحاكمة:** التي هي صميم العمل القضائي، هذه المحاكمة يجب أن تشمل على العناصر التالية:

- العنصر الأول: المحاكمة العادلة،
- العنصر الثاني: عدالة بأقل تكلفة،
- العنصر الثالث: حياد تام للقاضي،
- العنصر الرابع: سهولة الوصول إلى المعلومة القضائية.

ب- **وبالنتيجة:** من خلال تحقيق هدفين أساسيين هما:

- الهدف الأول: الجودة في تقديم الخدمات القضائية،
- الهدف الثاني: الجودة في إصدار الأحكام القضائية التي تعتبر من بين المواضيع ذات الأهمية البالغة التي تشغل بال الباحثين القانونيين حاليا.

عموما جودة العدالة وكما يؤكد المختصون، تقتضي الفصل بين أمرين هما[43] [44]:

**أ- جودة الخدمة العامة:**

- إرشاد،
- مساعدة قضائية،

---

[41]- نفس المرجع والصفحة

[42]- قادري أمال، وادريس خوجة نضيرة، مرجع سابق ص 87.

[43]- حكيمة السباعي، مرجع سابق،صفحة 72-73

[44]- جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة، الأمن القضائي وجودة الأحكام، نوفمبر2013، ص6

- قرب المواعيد،
- حسن تعامل الموظفين والقضاة مع المتقاضين،
- تكامل المرافق والأقسام التي تقدم الخدمة لهم داخل المحاكم.

هذه العناصر الخاصة بجودة الخدمة العامة في القضاء يراها المختصين سهلة التحقيق.

**ب- جودة الحكم:** التي تتضمن:

- حقوق المتقاضين في الدفاع عن أنفسهم،
- حفظ ضمانات المحاكمة العادلة،
- تسبيب الأحكام،
- سهولة الولوج إلى القضاء،
- استقرار الاجتهاد القضائي.

أما هذه العناصر الخاصة بجودة الحكم القضائي، فيراها المختصين صعبة التحقيق.

**ثانيا: معايير جودة القضاء وعناصرها:**

أ- **معايير جودة القضاء:** فيما يخص هذه المعايير يوجد اختلاف نسبي حولها من طرف المهتمين بموضوع جودة القضاء، حاولنا الاعتماد على أبرزها:

**أ-1- المعايير الأوروبية لجودة القضاء:** هي تسعة (9) معايير معتمد لدى(الاتحاد الأوروبي) استنبطها من(المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية)[45] نوردها كالأتي:

- **المعيار الأول:** معيار سهولة الولوج إلى مرافق العدالة والاستفادة من خدماتها.
- **المعيار الثاني:** معيار نزاهة القضاة واحترامهم لشرف مهنتهم.
- **المعيار الثالث:**معيار احترام حق الدفاع وحضور المحامي.
- **المعيار الرابع:** معيار حياد القضاء.
- **المعيار الخامس:** معيار احترام حق التعرض وضمانه لكل من يرغب في استعماله.

[45]- بشرى النية، وسعيد الأخضر،جودة الخدمة القضائية وتقييم عمل المحاكم،مجلة المخبر القانوني، الموقع الالكتروني:

https://www.labodroit.com/%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9-

- **المعيار السادس**:معيار إمكانية اطلاع المتقاضين على الملفات التي تهم مصالحهم.
- **المعيار السابع**:معيار الحق في الاستعانة بمترجم في التعامل مع القضاء.
- **المعيار الثامن**: معيار التزام المحاكم بتعليل القرارات التي تصدرها.
- **المعيار التاسع**: معيار ضمان حق الطعن بكل درجاته لكل من يرغب في اللجوء إليه.

ب-2- **معيار يتمثل في سرعة حسم في الدعاوى**: هناك من يرى هذا معيار ذي دلالة، ويمكن من خلاله الإطلاع على حجم المنجز الذي قدمته المؤسسات القضائية واعتبارها دليل جودة القضاء، لان فيه سرعة إيصال الحق إلى أصحابه الذين طلبوه، سواء كان في القضاء الاعتيادي بشقيه الجزائي والمدني أو على مستوى القضاء الدستوري أو الإداري، وهذا ما دعا جميع المؤسسات القضائية إلى عرض أعداد الدعاوى الواردة والمحسومة والمدورة، وفي ضوء ذلك يتم تقييم أدائها.[46]

**معيار يتعلق بوظيفة القاضي وسلطاته:**

تتفق جميع الدراسات والتحاليل على أن للقاضي الجزائي دورا فاصلا في جودة الأحكام التي تصدر عنه، من ذل نجد:

- من يرى أن من واجبات القاضي الجزائي العمل على احترام ضمانات الأساسية التي تحقق الجودة في إصدار الأحكام القضائية أهمها[47]:

أ- احترام مبدأ استقلال القضاء،

ب- حق الشخص في استقرار القاعدة القانونية وأن يكون في مأمن من التعديلات،

ج- البث من جهة قضائية للمحاكمة العادلة، واعتباره وسيلة لتصحيح الأخطاء القضائية،

د- الطعن في الحكم كشرط أساسي نظامية محايدة وعادلة لضمان قرينة البراءة،

هـ- تقييد القاضي الجزائي بالشروط القانونية التي وضعها المشرع عند ممارسته سلطته في التقدير وإقناع الخصوم والجمهور بمنطوق الحكم.

وهناك من يرى[48]:

1- "إن وظيفة القاضي تنحصر أساسا في حسم النزاعات وذلك بالكشف عن الحق وإسناده لصاحبه

[46]- سالم روضان الموسوي،مرجع سابق.

[47]- قادري أمال، مرجع سابق،ص9و11

[48]- عبد المنعم الشرقاوي وعبد الباسط جميعي، شرح قانون المرافعات الجديد، دار الفكر العربي، ص ص 386 - 387

وتوفير الحماية له بتوقيع الجزاء القانوني على من يتبين أنه قد أعتدي عليه وأخل بارتكابه هذا الفعل بقاعدة قانونية، ولا شك أن قيام القاضي بهذه الوظيفة يفترض وجود نزاع بين شخصين حول هذا الحق يدعيه أحدهما لنفسه ويزعم أن الآخر اعتدي عليه، بينما يزعم الآخر من جانبه أن هذا الحق حقه أو ينكر صدور اعتداء على حق غيره، ولما يطرح النزاع على القاضي يتخذ شكل الخصومة وتعرض على القاضي الذي بعد التحقيق بين الطرفين يحسم النزاع طبقا للقانون مما يؤدي إلى إنهائه بصورة تمنع من استمراره.

2- غير أنه يمكن أن عمل القاضي قد لا ينصرف إلى فصل النزاع القائم بين الطرفين أو عدة أطراف، إنما تقتضي الضرورة اللجوء إلى القاضي لأجل اتخاذ تدابير معينة،

- منها ما يستهدف إلى المحافظة على الحق أو على ضمانه،

- ومنها ما يقصد إلى تأكيد الحق أو إقراره سواء كان ثمة نزاع قائم بالفعل أو كان النزاع على وشك الوقوع أو كان قد قام ثم انتهى، بل حتى ولو لم يكن هناك نزاع أصلا، فتقتضي بالتالي الضرورة والمصلحة أن يتدخل القاضي بما له من سلطة لاتخاذ التدابير ذلك لان الفرد ممنوع عليه اتخاذها بنفسه بحكم تنظيم المجتمع.

3- ولكن نحتاج إلى التساؤل ما إذا كان القاضي يستمد في اتخاذ هذه التدابير إلى سلطة القضاء المسندة إليه أصلا ؟ لاشك أن الجواب يكون بالنفي، لأن دور القضاء هو حسم للمنازعة، وفي الحالات المذكورة من قبل فلا توجد منازعة ولا حسم وتسمى بالتالي السلطة الولائية وتمارس من طرف رئيس المحكمة."

**ب- عناصر الجودة في القضاء:** يؤكد المختصون على ضرورة وجود مجموعة من العناصر التي تعكس الجودة القضاء، هذه العناصر يمكن اعتبارها مواصفات للجودة القضائية تنعكس على حسن أداء الجهاز القضائي وضمان فعاليته ونزاهته، نذكر منها[49]:

1- **عنصر استقلالية القضاء:** ضمان عدم تأثر القضاة بضغوط سياسية أو اجتماعية أو مالية، لاتخاذ قرارات محايدة.

2- **عنصر تأهيل القضاة ومنتسبي قطاع العدالة:** من خلال التأهيل المهني للقضاة والموظفين وكل من

[49]- دليل اللجنة الأوروبية من اجل نجاعة العدالة، القائمة المرجعية من أجل النهوض بجودة العدالة والمحاكم، ستراسبورغ، 2و3-7-2008 rm.coe.int/-cepej-/168078a593 ، تم الاطلاع عليه في 2025/02/02 على الساعة 00:00

له علاقة بالعدالة كالمحامين والمحضرين القضائيين عبر التدريب المستمر، وإلمامهم بالتطورات القانونية والتقنية.

3– **عنصر شفافية إجراءات و وضوحها:** بتبسيط الإجراءات وإعلام المتقاضين حول سير القضايا.

4– **عنصر سرعة الفصل في القضايا:**فالتأخير غير المبرر يضعف ثقة الجمهور في النظام القضائي.

5– **عنصر المساواة و عدم التمييز:**بمعاملة جميع المتقاضين بإنصاف دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي.

## الفرع الثالث

## جودة القضاء في الجزائر

تولي الدولة الجزائرية أهمية بالغة لتجويد القضاء والعمل القضائي لأهميته وارتباطه الوثيق بتحقيق العدالة وثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وتتجلى هذه الأهمية من خلال ما تقوم به الدولة الجزائرية في هذا المجال.

### أولا: مظاهر جودة القضاء في الجزائر:

**أ– المظهر القانوني:**من خلال النص دستوريا في الدستور المعدل عام 2020 على:

– " تلزم الأحكام الدستورية ذات الصلة بحقوق وحريات الأساسية وضماناتها جميع السلطات والهيئات العمومية، لا يمكن تقييد الحقوق والحريات العامة والضمانات إلا بموجب قانون، ولأسباب مرتبطة بحفظ النظام العام والأمن، وحماية الثوابت الوطنية، وكذا تلك الضرورية لحماية حقوق وحريات أخرى يكرسها الدستور في كل الأحوال، لا يمكن أن تمس تلك القيود بجوهر الحقوق والحريات تحقيقا للأمن القانوني، تسهر الدولة، عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات على ضمان الوصول إليه ووضوحه واستقراره."[50]

– استقلالية السلطة القضائية – المادة158 من الدستور– تؤكد أن القضاة مستقلون ولا يخضعون إلا للقانون.

[50]– نص المادة34 من دستور2020، المعدل والمنشور في في الجريدة الرسمية رقم 82 ل 30 ديسمبر 2020 المتضمنة المرسوم الرئاسي 20 –242 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار الدستور

- تبسيط الإجراءات وتقليل البطء القضائي من خلال قانون الإجراءات المدنية والإدارية (2021).
- تكريس وضمان حق المحاكمة العادلة في القضايا الجنائية في قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية.
- إنشاء المجلس الأعلى للقضاء كهيئة دستورية تتمتع بالاستقلالية مهمتها الإشراف على تعيين القضاة وترقيتهم وتأديبهم، مما يسهم في تعزيز استقلالية النظام للقضائي.
- التأكيد على إلزام الدولة بضمان (الحق في محاكمة عادلة) للمتقاضين والمتهمين وكل من يقصد القضاء- المادة 59 من الدستور-
- كما جاء في(الدليل العمل القضائي لوزارة العدل في الجزائر)[51]:"إن عملية الفصل في الدعاوي المطروحة على الجهات القضائية في الآجال المعقولة من أهم مميزات العمل القضائي باعتبارها تضع حدا للنزاع، وفي هذا الإطار وبفضل الجهود المبذولة على مستوى الجهات القضائية نسجل بان عملية تنفيذ الأحكام والقرارات تتم بصورة مرضية، إذ عملنا على توفير كل الوسائل لتمكين المواطن من الإطلاع على منطوق الأحكام والقرارات الخاصة به عبر بوابة وزارة العدل.

**ب- مظهر استخدام التكنولوجيات الحديثة:** من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في قطاع العدالة لتعزيز التحول الرقمي تماشيا مع التطورات الحاصلة في المجتمع من خلال تفعيل المنصات الإلكترونية:

- المحاكمة المرئية عن بعد خلال جائحة كوفيد-19.
- خدمة التقاضي الإلكتروني للقضايا بهدف التتبع الالكتروني للقضايا وفتحها أمام الجمهور.

**ج- مظهر التدريب والتأهيل:**

- تنظيم دورات تدريبية حول المهارات القضائية الحديثة في المدرسة العليا للقضاء.
- إقامة شراكات مع منظمات دولية (مثل الأمم المتحدة) لتبادل الخبرات.

**ثانيا: دعائم جودة القضاء في الجزائر:** وتشمل عدة مظاهر نذكر منها:[52]

**1-دعامة استقلال القضاء:** أين تم تكريسها من خلال:

[51]- دليل العمل القضائي، وزارة العدل الجزائرية، تم تنزيله في: 22-4-2025

https://www.mjustice.dz/wp-content/uploads/2020/06/guide_activites_judiciaires_ar.pdf

[52] – تمت الإشارة إليها بالاعتماد على اللجنة الأوروبية من اجل نجاعة العدالة، مرجع سابق

- تعديل الدستور عام 2020 لتعزيز فصل السلطات،
- تعزيز استقلالية المجلس الأعلى للقضاء الذي تم إنشاءه عام 2016 كخطوة أساسية لتعزيز هذه الدعامة.
- إلزام الدولة بضمان الحق في محاكمة عادلة (المادة 59 من الدستور المعدل)

غير أن هذه الدعامة تواجه عدة تحديات تتمثل في تأثير السلطة التنفيذية على تعيين القضاة أو توجيه بعض القضايا الحساسة (خاصة السياسية أو الاقتصادية) إلى جانب عدم وضوح آليات حماية القضاة من الضغوط الخارجية.

2- **دعامة الكفاءة والسرعة:** حيث اعتمد القضاء في الجزائر على[53]:

- نظام المحكمة الرقمية في بعض الولايات لتسريع إجراءات رفع الدعاوى،
- تدريب القضاة وتأهيلهم على مهارات إدارة الملفات القضائية في المدرسة العليا للقضاء وتنظيم دورات تدريبية حول المهارات القضائية الحديثة بالشراكة مع المنظمات دولية المتخصصة لتبادل الخبرات،
- اعتماد وتفعيل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال كالمنصات إلكترونية لتقليل الأخطاء الورقية.

ورغم كل هذه الجهود المبذولة توجد بعض المعيقات تتمثل في الازدحام الملاحظ في المحاكم بسبب تراكم القضايا، خاصة في المدن الكبرى وبطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها في بعض المحاكم.

إلى جانب النقص المسجل في الكوادر البشرية المؤهلة، خاصة في عدد القضاة المؤهلين، والمادية كالبنية التحتية القديمة لبعض المحاكم التي تعيق عملها بكفاءة، تحديدا في المناطق الريفية.

3- **دعامة الشفافية والنزاهة:** تم تكريسها من خلا ل:[54]

- إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته طبقا لدستور (2020) لمراقبة الشفافية،
- تبني نظام إلكتروني لتتبع القضايا في بعض المحاكم.

غير أن الاتهامات بالفساد الإداري أو القضائي في بعض الحالات مثل الرشوة والمحسوبية تعتبر عائقا أمام نزاهة الأحكام وكثير ما تثار حولها الشكوك في نزاهة الإجراءات، وهذا ما تؤكده العديد من التقارير الخارجية التي تعد تقييمات سنوية حول النظم القضائية الدولية مثل مؤشر سيادة القانون-WJP) 2023 أين احتلت الجزائر المرتبة 117 من 140 دولة، مع ضعف في (محاور غياب الفساد والحقوق

[53]- تمت الإشارة إليها بالاعتماد على اللجنة الأوروبية من اجل نجاعة العدالة، مرجع سابق

[54]- تمت الإشارة إليها بالاعتماد على اللجنة الأوروبية من اجل نجاعة العدالة، مرجع سابق

الأساسية) كذلك تقرير منظمة (هيومن رايتس ووتش) التي أشارت إلى استمرار تقييد الحريات في بعض القضايا مع تحسن محدود في الشفافية، إلى جانب محدودية نشر الأحكام القضائية أو توثيقها للجمهور، كلها عوامل تحد من فعالية هذه الدعامة.

4– **دعامة الوصول إلى العدالة:** وتتمثل هذه الدعامة في:[55]

– تعزيز دور المحامي المعين نظامياً للمساعدة القانونية المجانية،

– اعتماد الوسائل القضائية البديلة أو ما يسمى بالنظام البديل لتسوية المنازعات خارج المحاكم.

رغم وجود صعوبة في وصول الفئات الضعيفة مثل النساء أو سكان المناطق النائية إلى الخدمات القضائية، إلى جانب ارتفاع تكاليف التقاضي في بعض الحالات.

كما أن للتأثير الثقافي والاجتماعي دور سلبي في الحد من ثقافة التقاضي لدى المواطنين، مثل اللجوء إلى الأعراف والعادات السائدة بدل اللجوء إلى العدالة أو تطبيق القانون، إلى جانب ضعف ثقة المواطنين في القضاء بسبب حالات الفساد أو البطء حسب ما هو متداول شعبيا.

## المطلب الثاني

## جودة الأحكام القضائية الجنائية

يتضمن المطلب الثاني جودة الأحكام القضائية الجنائية من حيث المفهوم، الأهمية والمعايير.

### الفرع الأول

### مفهوم الجودة في الحكم القضائي الجنائي

تعد الأحكام القضائية خلاصة العمل القضائي ويبرز من خلالها وجه العدالة، لهذا يجب أن

تتصف هذه الأحكام بالجودة التي تشكل أبرز صور الجودة في القضاء، فجودة الأحكام القضائية تعد عنصرا حاسما في تحقيق العدالة وضمان ثقة المجتمع في النظام القضائي.

وبما أن الحكم القضائي الجنائي يعد أحد أنواع الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم كنتيجة لفصل المنازعات المطروحة أمامها، فانه ينطبق عليه مع ينطبق على الأحكام القضائية بصفة عامة من مواصفات

[55] – تمت الإشارة إليها بالاعتماد على اللجنة الأوروبية من اجل نجاعة العدالة، مرجع سابق

ومعايير، وتتضمن جودة الحكم القضائي الجنائي في مدى توافقه مع القانون والعدالة من خلال[56]:

1- التوافق مع الصحة القانونية: التي تتجلى في تطبيق النصوص بدقة ومراعاة التفسير الصحيح.

2- التوافق مع الإنصاف: من خلال معاملة الأطراف بمساواة وحيادية.

3- التوافق مع الوضوح : بكتابة الحكم بلغة مفهومة وتفصيل الأدلة والاستدلالات.

4- التوافق مع السرعة: بمراعاة عدم تأخير الفصل في الدعوى دون مبرر.

## الفرع الثاني

## أهمية الجودة في الأحكام القضائية الجنائية

تتجلى هذه الأهمية الجودة في:[57]

**1- تعزيز الثقة في الدولة ومؤسساتها، وخاصة النظام القضائي:** فالأحكام القضائية العادلة والواضحة والمتسقة مع القانون، تزيد إيمان المواطنين بنزاهة القضاء، مما يعزز شرعية الدولة ومؤسساتها.

**2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمارات:** صدور أحكام قضائية جيدة تضمن بيئة قانونية آمنة، تجعل المستثمرين يثقون بالدول التي تحمي حقوقهم عبر نظام قضائي عادل وفعال.

**3- تحقيق الاستقرار الاجتماعي ودعم التنمية المستدامة:** الأحكام القضائية الجيدة والعدالة القضائية تسهم في حل النزاعات بإنصاف، مما يقلل الاحتقان الاجتماعي ويدعم السلم الأهلي، ويحقق أهداف التنمية المستدامة، تبعا لمساهمة الجودة في القضاء في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.

**4- الحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية:** تضمن جودة الأحكام القضائية احترام حقوق الإنسان، والحفاظ على حقه في محاكمة عادلة، وحماية ملكيته، وضمان مساواته أمام القانون، فجودة القضاء تتضمن سيادة القانون في إصدار الأحكام القضائية بل تعمل على احترامه وتطبيقه بدقة ودون تمييز، بما يكرس مبدأ "الجميع سواسية أمام القانون."

---

[56] - أنظر جمعية عدالة من اجل الحق في محاكمة عادلة، كتيب الندوة حول: الأمن القضائي وجودة الأحكام،دار القلم ،الرباط، المغرب ،نوفمبر 2013

[57] - المرجع نفسه.

**5 – تعزيز الكفاءة القضائية ومنع الفساد والانتهاكات بأنواعها:** فالأحكام القضائية العادلة والمتسقة مع القانون تقلل من عدد الطعون والإجراءات المتكررة، مما يخفف العبء على المحاكم، إلى جانب اتسامها بطابع الشفافة والحكمة بما يقلل من التلاعب بالدعاوى أو التأثير على القضاة.

**6– الحفاظ على السمعة الدولية:** جودة الأحكام القضائية تعزز تصنيف الدولة في مؤشرات سيادة القانون العالمية (مثل مؤشر العدالة العالمية–WJP) مما ينعكس إيجابا على علاقاتها الدولية.

7– تحقيق العدالة الناجزة وترسيخ الثقافة القانونية في المجتمع: فالجودة سواء في الأحكام أو القضاء بصفة عامة تتضمن الدقة السرعة في آن واحد، فالحكم المتأخر قد يفقد قيمته العملية حتى لو كان صحيحا، كما أن الأحكام المفصلة والواضحة تعزز الوعي القانوني لدى المواطنين، وتشجعهم على احترام القانون.

## الفرع الثالث

## معايير الجودة في الحكم القضائي

تتضمن الجودة في هذا المجال توافر مجموعة من المعايير تعكس عادلة ووضوح الأحكام القضائية

واتساقها مع القانون مع مراعاة الحقوق الأساسية لجميع الأطراف، كما تتعلق الجودة بتحرير الأحكام القضائية الجزائية التي يجب أن تتضمن معيارين أساسيين هما:

1– معيار الشروط الموضوعية للأحكام القضائية الجزائية وتسمى مشتملات الحكم القضائي الجزائي.[58]

2– ومعيار الشروط الشكلية لصحة الأحكام الجزائية.[59]

**أولا: معايير جودة الأحكام القضائية الجزائية:** تشمل هذه المعايير العناصر الآتية:

**1– معيار الدقة القانونية:** المتمثل في التطبيق الصحيح للنصوص القانونية والاجتهادات القضائية، وتجنب الأخطاء في تفسير القوانين أو الوقائع.

[58]– لحسن وهزيزي،جودة الأحكام القضائية،مجلة القانون والأعمال، الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، جامعة الحسن1– الرشيدية، المغرب، 6يونيو, 2022-https://www.droitetentreprise.com/%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9

[59]–يايسي لامية، مرجع سابق. ص53

**2- معيار التسبيب:** باشتمال الحكم الجنائي على الأسباب التي استندت إليها المحكمة في إصداره، ويجب أن تكون أسباب منطقية ومترابطة، إلى جانب ربط الوقائع بالأدلة.

**3- معيار الحياد و عدم التحيز:** التزام القاضي وهيئة المحكمة بالموضوعية وعدم التأثر بالاعتبارات الشخصية أو الخارجية، ومراعاة مبدأ المساواة أمام القانون.

**4- معيار الوضوح و الشفافية:** حيث تكون لغة الحكم مصاغة قانونيا وبوضوح دون غموض، مع تفنيد ادعاءات الأطراف وردها بشكل مفصل لا لبس فيه.

**5- معيار الالتزام بالإجراءات:** المتضمنة في قانون الإجراءات الجزائية، واحترام قواعده الإجرائية في سماع الشهود وإتاحة الفرصة للدفاع وضمان حقوق المتقاضين في المرافعة والطعن.

**6- معيار الانسجام مع المبادئ الدستورية:** بمراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في صياغة الأحكام، وتجنب الأحكام التي تتعارض مع الدستور أو الاتفاقيات الدولية.

**ثانيا: معاييرتحرير الأحكام القضائية الجزائية أو (الشروط الاجرائية):**

**1- معيار الشروط الموضوعية:** لجودة الحكم القضائي الجزائي من حيث الموضوع، يشترط[60] القانون وجود أربعة عناصر هي: الديباجة وبيان الوقائع والتسبيب ومنطوق الحكم:

**أ- عنصر الديباجة:**نصت عليها(المادة 275 ق.إ.م.ا.ج.)[61] بصفة صريحة:" يجب أن يشمل الحكم،تحت طائلة البطلان، العبارة الآتية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية/ باسم الشعب الجزائري" ويجب أن تتضمن العناصر الآتية:

- تاريخ النطق بالحكم:بالنسبة للأحكام الجنائية في (المادتين 314 من ق.إ.ج.ج)[62] وأحكام الجنح والمخالفات في (المادة 380)

[60] يايسي لامية ، مرجع سابق،ص6.

[61] - قانون رقم 08-09 مؤرّخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[62]- الأمر رقم 66-155 المؤرخ في18صفر1386، الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية معدل ومتمم حسب أخر تعديل له الأمر رقم 21-11 المؤرخ في 25 غشت2021

– اسم القاضي أو القضاة المشكلين لهيئة الحكم اسم ممثل النيابة العامة، وأمين الضبط الجلسة: (المواد 314و380 و521 ق.إ.ج .ج.ج.) للأحكام الجنائية، والجنح والمخالفات، وللقرارات الجزائية للمحكمة العليا، كما نص عليها قانون الإجراءات المدنية والإدارية كقاعدة عامة في مواده 276 و 553 و582 .

– هوية الأطراف في الأحكام والقرارات الجزائية:تحمل البيانات المتعلقة بتاريخ ومكان الميلاد وأسماء الأبوين والحالة العائلية وذكر الجنسية.

– اسم ولقب المحامي عن كل طرف:بالإشارة إلى العنوان المهني للمحامي بالنسبة لقرارات المحكمة العليا سواء المدنية أو الجزائية (المادة 521 ق.إ.ج .ج.ج.)

– البيانات غير المنصوص عليها قانونا: هي التي جرى العمل القضائي على ذكرها في هامش الأحكام وتتمثل في ذكر أرقام القضية والفهرس، التاريخ بالأرقام، وأسماء الأطراف، وكتابة مبلغ المصاريف بالأرقام.

**ب– عنصر بيان الوقائع**:بذكر وقائع القضية باختصار، مع بيان طلبات الأطراف وما قدموه من وسائل إثبات أو دفاع، بيان الوقائع يكون بتتبع التسلسل التاريخي للأحداث والوقائع والإجراءات.[63]

**ج– عنصر التسبيب**:بتبرير نتيجة الحكم التي توصلت إليها المحكمة حسب(نص المادة 277 ق.إ.م.إ.)" لا يجوز النطق بالحكم إلا بعد تسبيبه، ويجب أن يسبب الحكم من حيث الوقائع والقانون، وأن يشار إلى النصوص المطبقة."والتبرير يجب أن يعتمد على المنطق السليم وعلى أحكام القانون، ويعتني بالرد على طلبات ودفوع الأطراف ومذكراتهم المودعة بصفة قانونية، وإعطاء التكييف القانوني السليم للوقائع،(المادة379 ق.ا.ج. والمادة521) بالنسبة لقرارات المحكمة العليا.[64]

**د– عنصر منطوق الحكم**:هو نتيجة الدعوى القضائية ونهايتها، ويتضمن:[65]

– الإشارة إلى أن الحكم قد صدر في جلسة علنية(المواد 314-355-521 ق.إ.ج.ج.)

– وصف الحكم فيما يخص حضور أو غياب الأطراف عند النطق به.(المادة 355 ق.إ.ج.ج.)

– أن يكون واضحا ومفصلا خصوصا في حالة تعدد الأطراف– المتهمون والأطراف المدنية– (المادة 379ق.إ.ج.ج.)

– يستحسن ذكر الأعداد بالحروف والأرقام سواء بالنسبة لعقوبة الحبس أو الغرامة، ولا باس بتخصيص

[63]– يايسي لامية ، مرجع سابق،ص8.

[64]– يايسي لامية ، مرجع سابق،ص8.

[65]– يايسي لامية ، مرجع سابق،ص34.

فقرة أو بند لكل متهم، والإشارة إلى وقف التنفيذ إذا كان قد قضي به.

- الفصل في المصاريف القضائية، ثم تحديد مدة الإكراه البدني عملا بأحكام (المادة 599 ق.إ.ج.ج.) التي توجب على كل جهة قضائية جزائية حينما تصدر حكما بعقوبة غرامة أو رد ما يلزم رده أو تقضي بتعويض مدني أو مصاريف أن تحدد مدة الإكراه البدني.

- إمضاء الحكم: في نهاية الحكم وفي آخر سطر من طرف القاضي وأمين الضبط.

**2- معيار الشروط الشكلية لصحة الأحكام الجزائية:** تتطلب الشروط الشكلية لجودة الحكم القضائي وجود عناصر المداولة والنطق بالحكم وتحرير الحكم والتوقيع عليه[66]:

**أ- عنصر المداولة:**يقصد بها تبادل أراء أعضاء هيئة المحكمة فيما يراه كل منهم تطبيقا سليما للقانون ومناقشة هذه الآراء للخروج بحكم عادل في الدعوى، بعد الانتهاء من إجراءات المحاكمة وسماع المرافعات بالجلسة وغلق باب المرافعات فيها وتكون سرية لا يحضرها إلا القضاة الذين حضروا مجريات المرافعة، وتصدر الأحكام بالإجماع أو بالأغلبية (المادة 309ق.ا.ج.ج.)

**ب- عنصر النطق بالحكم:**بتلاوته شفهيا من طرف رئيس الجلسة في جلسة علنية وحضور المتهم، ولو كانت الجلسة قد نظرت في جلسة سرية، وإلا كان الحكم باطلا،(المادة 309 ق.ا.ج.ج.)

**ج- عنصر تحرير الحكم والتوقيع عليه:** حتى يكون للحكم الجزائي وجود قانوني، لابد من تحريره والتوقيع عليه من طرف قضاة الحكم و كاتب الجلسة (المادتين 314-380 ق.ا.ج.ج)

## المطلب الثالث

## الأمن القضائي- judicial security

يتمحور المطلب الثالث حول مفهوم الأمن القضائي وفلسفته، وأهميته وأدواره.

### الفرع الأول

### مفهوم الأمن القضائي

**أولا: تعريف الأمن القضائي:** هو توفير بيئة آمنة للنظام القضائي ليعمل بحرية واستقلالية،

[66] يايسي لامية، مرجع سابق،ص 32-33-35.

ويشمل:

**1- الحماية المادية:** تأمين المباني القضائية وتأمين الجلسات والقضاة من الهجمات.

**2- الحماية المعنوية:** ضمان النزاهة في الإجراءات القانونية، واستقلالية القضاة عن الضغوط السياسية أو المجتمعية.

**3- الأمن السيبراني:** حماية البيانات الإلكترونية والأنظمة الرقمية من الاختراق.

فالأمن القضائي هو الحماية الشاملة للنظام القضائي بجميع مكوناته من محاكم وقضاة وموظفين ومتقاضين وشهود، إلى جانب ضمان البيئة الآمنة لاتخاذ القرارات دون ضغوط خارجية أو تهديدات، مع حماية المنظومة القضائية من أي تهديدات مادية أو معنوية، وضمان استقلاليتها، وتأمين حقوق الأفراد خلال الإجراءات القانونية.[67]

**ثانيا: فلسفة الأمن القضائي:** يتمحور مفهوم الأمن القضائي حول دور السلطة القضائية وأدائها لأعمالها في تكريس العدالة وحماية الحقوق والحريات في المجتمع بطابعيها الفردي والجماعي، وله دور محوري في ضمان استقرار العلاقات القانونية، القاعدة التي يبنى عليها الأمن القضائي الذي يعد من مرتكزات دولة الحق والقانون، وتقوم فلسفة الأمن القضائي على فكرة وجود دولة الحق والقانون، وممارسة مهامها في حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، والتي من خلالها يتحقق الأمن القضائي الذي يتمحور خاصة في مهمة الحماية التي يضمنها جهاز العدالة من خلال العمل القضائي في السهر على حسن تطبيق القانون وحماية الحقوق وتحقيق العدالة في المجتمع، فهو مبدأ يعكس ثقة الأفراد في السلطة القضائية وطمأنينتهم إلى أن القضايا التي تعرض على القضاء ستُبت فيها بنزاهة وحيادية ووفق القانون. وهو يرتبط بوظيفة القضاء في توحيد الاجتهاد القضائي وتأمين الانسجام القانوني والإجرائي، ويشمل عدة أبعاد نفسية واجتماعية واقتصادية، ويعد ضمان استقلال القضاء عن السلطات الأخرى، ونزاهة القضاة، والمساواة بين الخصوم، من أهم مقومات الأمن القضائي.

هذا العمل يتطلب وجود مقومات وآليات تشمل استقلالية وحيادية العمل القضائي وجودة

[67] – هانم أحمد محمود سالم،المقومات الدستورية لتحقيق الأمن القضائي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية،ع39،أكتوبر2022، ص ص2865/2868

إحكامه وسهولة الولوج إليه، ما يبعث الثقة في العدالة وترسيخ الأمن القضائي بالتالي.

فالأمن القضائي يهدف إلى ترسيخ الثقة في العمل القضائي والاطمئنان إلى ما ينتج عنه، من

خلال أداء مهامه في تطبيق القوانين، بما يرسخ مبدأ كسب ثقة الأفراد في نزاهة وحيادية السلطة القضائية في البت في القضايا المطروحة عليها ووفق القانون الساري العمل به.[68]

## الفرع الثاني

## أهمية الأمن القضائي وأدواره:

**أولا: أهمية الأمن القضائي:** تتجلى هذه الأهمية في عدة مجالات تشمل:

**1- ضمان ثقة المجتمع في النظام القضائي:** يعزز الأمن القضائي ثقة المواطنين في النظام القضائي، ويشجعهم على اللجوء إلى القضاء لحل نزاعاتهم، بمنع الانحياز أو الفساد في القضايا وضمان تطبيق مبدأ "المساواة أمام القانون".[69]

**2- إبراز استقلال القضاء:** يعتبر استقلال القضاء عن السلطات التنفيذية والتشريعية حجر

الزاوية لتحقيق الأمن القضائي، حيث يضمن ذلك نزاهة الأحكام وعدم تأثرها بالمصالح السياسية أو الاقتصادية.

**3-العمل على تطوير المنظومة القضائية:** يتطلب الأمن القضائي تحديث الأجهزة القضائية،

وتبني التقنيات الحديثة مثل المحاكم الإلكترونية لضمان سرعة البت في القضايا وتحقيق العدالة، بما يكرس بناء الثقة بين المواطنين والدولة وتعزيز الاستقرار المجتمعي عبر حل النزاعات بإنصاف.

**4- دعم النموذج التنموي:** يعد الأمن القضائي من العوامل رئيسية في بناء نموذج تنموي

حديث، ولا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون وجود نظام قضائي يحمي الحقوق ويضمن العدالة، ويدعم الانتقال الديمقراطي عبر فصل السلطات، ومواجهة التطرف عبر محاكمة عادلة للمتطرفين.

---

[68]- نفس المرجع ونفس الصفحات.

[69]- نفس المرجع السابق،ص2870

عموما يعد الأمن القضائي من العناصر الأساسية في بناء دولة الحق والقانون بما يضمنه من تطبيق القوانين بعدالة وشفافية، وحماية الحقوق والحريات، وتعزيز الاستقرار القانوني والاجتماعي، إلى جانب تشكيل قاعدة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة، وما يتطلبه من ضمان استقلال القضاء ونزاهة القضاة، وتكريس مبدأ المساواة أمام القانون، وتطوير البنية التحتية القضائية بما يتناسب مع متطلبات العصر.

**ثانيا: أدوار الأمن القضائي**:تشمل هذه الأدوار عدة مجالات:[70]

**1- دور تعزيز سيادة القانون**:الأمن القضائي هو الضامن لتطبيق القوانين بشكل عادل وفعال، مما يرسخ مبدأ سيادة القانون ويحول دون التعسف أو الانحياز في الحكم، ومنع التدخلات السياسية أو المجتمعية في العمل القضائي، والحفاظ على هيبة القضاء كسلطة مستقلة.

**2-دور حماية الحقوق والحريات**: يوفر الأمن القضائي حماية قانونية للأفراد من الاعتداء على حقوقهم، ويتيح لهم اللجوء إلى القضاء لطلب الحماية والإنصاف، وتحقيق العدالة بحماية القضاة من التهديدات أو الرشاوى لضمان نزاهة الأحكام وتأمين الشهود والمتهمين لضمان شهادات صادقة.

**3- دور ضمان الاستقرار القانوني**: يحقق الأمن القضائي استقرار المراكز القانونية ويحد من التغيرات المفاجئة في القوانين، مما يبعث الطمأنينة لدى الأفراد والمؤسسات.

**4- دور تعزيز التنمية السوسيو- اقتصادية**: يساهم الأمن القضائي في خلق مناخ قانوني مستقر وشفاف يعزز الاستثمار ويحفز التنمية، حيث يطمئن المستثمرون إلى حماية حقوقهم ومصالحهم، بما يتيح جذب الاستثمارات.

**5- دور مكافحة الفساد**: يلعب القضاء دوراً أساسياً في مكافحة الفساد من خلال تطبيق القوانين بصرامة وحيادية، مما يدعم بناء دولة قانون قوية وتقليل الجريمة عبر ردع المحاولات التأثير على العدالة.

[70]- نفس المرجع السابق ونفس الصفحة

# الفصل الثاني

# أثار وانعكاسات جودة الأحكام القضائية الجزائية على الأمن القضائي

يتمحور هذا الفصل حول أثار وانعكاسات جودة الأحكام القضائية الجزائية على الأمن القضائي، فالأمن القضائي بالمفهوم الواسع يستفاد منه أنه يشكل الحاجز الوقائي لفائدة الأشخاص ضد تجاوزات بعضهم البعض وضد تجاوزات الإدارة العامة عليهم، وهو يشكل حماية للسلطات العامة ضد الدعاوى التعسفية، وفي مبدأ "الأمن القانوني" حيث الغاية هي الأمن – وهو قيمة معنوية تخص نفس الإنسان- ووسيلته هي القانون يقوم الفرد في قمة الهرم القيمي لتخدمه الوسائل المادية و المعنوية ، لينزل شعار:"دولة القانون" حيث كانت الفكرة هي أن الدولة هي الغاية و وسيلتها هي القانون.

يضم هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول يتناول مفهوم الأمن القضائي وأهميته، مقسم إلى مطلبين يتضمنان مجموعة من الفروع والعناصر،

المبحث الثاني تناولنا جودة الأحكام القضائية بين الفعالية والسرعة من جهة واستقرار المراكز القانونية من جهة ثانية، وذلك من خلال مطلبين مقسمين على مجموعة من الفروع والعناصر.

# المبحث الأول

# مفهوم الأمن القضائي وأهميته

لا يمكن الحديث عن الأمن القانوني بمعزل عن الأمن القضائي، باعتبار أن القضاء تجسيد

للقواعد القانونية التي يضعها المشرع تلبية للحاجة إلى الأمن القانوني.

والأمن القضائي بالمفهوم الواسع يستفاد منه أنه يشكل الحاجز الوقائي لفائدة الأشخاص ضد تجاوزات بعضهم البعض وضد تجاوزات الإدارة العامة عليهم، وهو يشكل حماية للسلطات العامة ضد الدعاوى التعسفية.[71]

ففي مبدأ "الأمن القانوني" حيث الغاية هي الأمن – وهو قيمة معنوية تخص نفس الإنسان– ووسيلته هي القانون يقوم الفرد في قمة الهرم القيمي لتخدمه الوسائل المادية و المعنوية ، لينزل شعار:"دولة القانون" حيث كانت الفكرة هي أن الدولة هي الغاية و وسيلتها هي القانون.

وشعار :"العدل أساس الملك" الذي يصور السلطة "الملك" كغاية في حد ذاتها يطلبها الإنسان زحزحته فكرة "الأمن القضائي" حيث يقوم أمن الإنسان (صانع الملك) على ذاته وممتلكاته وأفكاره في أعلى قمة هرم متطلباته التي يخدمها القضاء. فكلما

كانت الأحكام القضائية محترمة للقم العليا التي يصبو إليها الإنسان، وتحددها المعايير الدولية التي تقوم عليها المحاكمة العادلة، كلما كانت أقرب إلى إرساء نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي يسوده الاستقرار والرقي وجودة الحياة.

## المطلب الأول

## مفهوم الأمن القضائي

قد يظهر أن مفهوم الأمن القانوني يشتمل ضمنيا على مفهوم الأمن القضائي، إلا أن الفرق الذي يتبادر إلى الأذهان، ومن خلال التسمية أن الأخير أي الأمن القضائي يرتبط بالقضاء حصريا

[71] شيخ نسيمة، (2022) آليات تكريس الأمن القضائي في الجزائر ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية جامعة عين تموشنت المجلد7، العدد2،ص418-405.

ويعبر عن مدى ثقة الأشخاص بالسلطة القضائية، بينما يظل الأول أي الأمن القانوني مرتبطا بالأسس التي تقوم عليها العدالة بوصفها ركيزة الدولة.

يمكن تعريف الأمن القضائي بأنه الثقة في المؤسسة القضائية والاطمئنان لما تصدره من أحكام وقرارات و أوامر حماية لحقوق مقررة مكتسبة أو منشأة سواء أكانت لأشخاص طبيعية أو اعتبارية.[72]
(... وكما هو الحال مع الأمن القانوني، فقد اختلف الفقهاء والكُتاب في إيجاد تعريف موحد للأمن القضائي، فهو بحسب النظر إليه قد يُفهَم بشكل موسع أو ضيق.
فالمعنى الموسع للأمن القضائي: يعكس حجم الثقة في المؤسسة القضائية، والثقة في تطبيقها للقانون على القضايا المنظورة لديها...)[73]
أما المعنى الضيق فينحصر في رقابة الجهات القضائية العليا على التطبيق السليم للنصوص القانونية.

## الفرع الأول

## الأمن القضائي لغة واصطلاحا

**أ- الأمن القضائي لغة:** يتضمن المفهوم مصطلحيين، أولهما:الأمن وثانيهما:القضائي.

فالأمن عكس الخوف وتقابله الثقة والتسليم والاطمئنان، والأمن لغة من أمن، والأمان والأمانة، وأمنت فأنا آمن والله تعالى المؤمن لأنه آمن عباده من أن يظلمهم.
وأما القضائي فمأخوذة من كلمة قضاء المشتقة من الفعل قضى أي حكم و فصل.

**ب-الأمن القضائي اصطلاحا:**

أما في الاصطلاح، فلم يشع استعمال الأمن القضائي كثيرا لارتباطه بمفهوم الأمن القانوني الذي رأينا أنه كرس كمبدأ في دساتير بعض الدول، ولم يحدث إجماع على صيغة واحدة لتعريفه ربما لكونه بعيدا عن المجال التقني المحض و ارتباطه أكثر بالغايات العليا للعدالة.

[72] كريمة درقالي ورحمة بن عيسى،(2023)، الأمن القانوني والأمن القضائي في ميدان الأعمال، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة 08 ماي 1945 قالمة .ص30.

[73] هلا بنت عبد الله الجربوع، (2023 )، مبدأ الأمن القانوني دراسة تحليلية في ضوء الأنظمة والتطبيقات القضائية في القانون السعودي، مجلة قضاء، العدد31،ص542.

أوردت بعض الدراسات بأنه (... ذلك المبدأ الذي يعكس ثقة المتقاضي في المؤسسة القضائية، والاطمئنان لما ينتج عنها وهي بصدد قيامها بمهامها التقليدية المتمثلة في تطبيق القانون على ما يعرض عليها من وقائع وقضايا ، وهذا من تحقيق ضمانات جودة أدائها وسهولة اللجوء إليها.)[74]

## الفرع الثاني

## أهمية الأمن القضائي

عندما يعم الشعور بالثقة في الأحكام القضائية خلال مختلف مراحلها التي تمر بها بدء من التحقيق التمهيدي فالابتدائي فالقضائي وانتهاء بصدور الحكم، ليتوج بسرعة وسهولة التنفيذ، يطمئن الرأي العام إلى قيام الردع بنوعيه العام والخاص وعودة الحقوق المهدورة إلى أصحابها واستقرار المراكز القانونية، يسود مناخ مؤهل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حماية الأفراد من تعسف السلطات الإدارية، وهذا ما يجعل الأفراد يؤمنون بمصداقية سيادة القانون ويعطيهم دفعا للإسهام في حركة المجتمع كل حسب موقعه ومؤهلاته الشخصية.

ونظرا لأهمية الأمن القضائي فقد نصت عليه المحكمة الدستورية في ألمانيا سنة1961 وتم الاعتراف به من قبل محكمة العدل للمجموعة الأوربية في قرارها سنة 1962 كما نصت عليه بعض الدول في دساتيرها كإسبانيا حيث نصت المادة التاسعة الفقرة الثالثة على أنه:(يضمن الدستور مبدأ الشرعية وقواعد التدرج وعمومية القواعد، وتطبيق القانون الأفضل دون أثر رجعي، والأمن القانوني ومنع تعسفية السلطات العمومية، هذا وتضمن الأمن القضائي والمسؤولية ومنع انحياز الساطة العامة.) [75] والمغرب في دستور2011 بنصه على حق الأشخاص والجماعات في الأمن القضائي.[76]

وهكذا تتجلى أهمية الأمن القضائي في كونه ضرورة لاستقرار المجتمع (**أولا**) من ناحية، وضرورة للتنمية الاقتصادية (**ثانيا**).

**أولا: الأمن القضائي ضرورة لاستقرار المجتمع**:تشكل الثقة في جهاز القضاء أساس عموم الشعور

[74] شيخ نسيمة ، مرجع سابق ص407

[75] هائم أحمد محمود سالم (2022)، المقومات الدستورية لتحقيق الأمن القضائي ، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد39، قسم القانون العام ،كلية الحقوق ، جامعة المنوفية، مصر ص 2860.

[76] جمعية عدالة (2013)، الأمن القضائي و جودة الأحكام القضائية، دار القلم، الرباط ص7.

بالطمأنينة لدى الأفراد إذ يلجؤن إليه لاقتضاء حقوقهم سواء من بعضهم كأفراد وجماعات أو من أجهزة الإدارة، مما يسمح لهم بالأداء الجيد لأعمالهم والتحفز للمبادرة والمساهمة في التنمية الاجتماعية (...إن الأمن القضائي هو ذلك الضمان الذي يعطى لكل فرد من أجل تصريف الحرية، من أجل التحرك، من أجل الاستثمار، من أجل المساهمة في العمل السياسي، من أجل المبادرة الحرة...)[77]

كما أن توفر الأمن القضائي يسمح للأشخاص (... بالابتعاد عن القصاص الشخصي وافتكاك الحقوق باستعمال القوة والعنف، ومن ثمة تفشي الفوضى في المجتمع...)[78]

ويسود الاستقرار الاجتماعي عندما تتضح للأفراد عندما يكون الولوج إلى المرفق القضائي متاحا للجميع وأحكام القضاء واضحة وقابلة للتوقع أ)

ويكون للجميع- بمناسبة خصومة قضائية- فرصة للدفاع عن طريق آلية الدفع بعدم دستورية القانون الذي يحكم النزاع موضوع هذه الخصومة **ب)**.

**أ- الثقة المشروعة(قابلية التوقع)**:إذا توفر لدى الأفراد حكاما و محكومين صلة وثيقة تمكنهم من أن يكونوا على دراية بالتبعات القانونية لتصرفاتهم، فإن ذلك من شأنه أن يشيع بين أفراد المجتمع جوا من الطمأنينة يساهم في استقرار العلاقات الاجتماعية.

كما أن سهولة الولوج إلى مرفق القضاء و وضوح القاعدة القانونية و قابليتها للتطبيق تقتضي أن يعرف المتقاضون إلى حد معقول مآل قضاياهم قبل الفصل فيها.

ومن جهة أخرى فإن (...عدم استقرار القوانين نتيجة تغييرها المتكرر بعلة مقتضيات النظام الاقتصادي، أو زعزعة استقرار المعاملات بفعل توسيع مجال المراقبة القضائية في مادة التعاقد،

[77] جمعية عدالة ، المرجع السابق.

[78] مراد عزاز (2024) ،تكريس الأمن القانوني و القضائي في الجزائر من خلال التعديل الدستوري لسنة2020 ،مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية ، المجلد 09 العدد 01 لسنة 2024، ص 360.

أو التراجع عن اجتهاد قضائي مستقر وتبني اجتهاد جديد بأثر رجعي...)[79] من شأنه أن يجعل الأفراد يفقدون الثقة في جهاز العدالة و من خلاله في مختلف أجهزة الدولة.

ومصطلح الثقة المشروعة أو التوقع المشروع يعني أن القواعد العامة المجردة التي تصدر عن السلطة

التشريعية العامة يجب أن لا تصدر بصورة فجائية تخالف توقعات المواطنين وتزعزع أمنهم على أوضاعهم وثرواتهم وحقوقهم المكتسبة، وفي المقابل يجب أن تكون توقعاتهم غير مبنية على التعسف ولا على الوهم.[80]

**ب- الدفع بعدم دستورية القوانين (الرقابة البعدية):** منح المشرع الجزائري للمتقاضي الذي رأى أن

نصا قانونيا يطبق عليه ينتهك حقوقه وحرياته الحق في الطعن بعدم دستورية هذا النص في الماد 188 في دستور2016، حدد إجراءات كيفيات ممارسته القانون العضوي 18-16، واحتفظ بنفس المادة في التعديل الدستوري لسنة 2020 تحت رقم 195[81]: وهو ما يشكل تطورا كبيرا في ضمان الأمن القانوني والقضائي على حد سواء، بل ويرتقي بإحدى ضمانات المحاكمة العادلة التي هي حق الدفاع إلى أعلى مكانة لها ألا وهي الدفاع ضد ما يمكن أن يحدث من تجاوز من النص التشريعي نفسه بخروجه عن الدستور بوصفه التشريع الأسمى.

**ثانيا:الأمن القضائي ضرورة للتنمية الاقتصادية:**

إذا شاع في المجتمع أن الجهات القضائية تصدر أحكاما ذات جودة عالية، وتتابع تنفيذها فإن ذلك

[79] بواب بن عامر ، هنان علي (2020)،الحق في التوقع المشروع (الثقة المشروعة) كأحد ركائز الأمن القانوني ،معهد الحقوق و العلوم السياسية المركز الجامعي نور البشير ، البيض، مجلة الدراسات الحقوقية المجلد07 العدد الأول السنة 2020 ص 57.

[80] سعيد بن علي ، رضوان محمد الحاف(2022) ،مبدأ الأمن القانوني و مقومات الجودة التشريعية،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، جامعة صحار ، سنة2022 ، العددالتاسع و السبعون ص 63.

[81] المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30ديسمبر2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر2020.

من شأنه أن يوفر بيئة قانونية آمنة يدفع المستثمر المحلي والأجنبي على السواء إلى الإقبال على عقد الصفقات العمومية والخاصة على السواء دون خوف من تعسف احد أطراف العقد سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا.

إن أساس تطور المجتمع هو استقراره وأمنه، وإن ضمان الاستقرار والأمن يجد أساسه في منظومة

تشريعية وقضائية محكمة تسّير بثبات القضايا اليومية للأفراد العاديين وتوفر الجو المناسب للمستثمرين لوضع أموالهم في مشاريع تنموية.

ويتجلى ذلك في نقطتين أساسيتين هما:

أ). حماية حقوق المستثمرين،ب). تسوية النزاعات بفعالية في إطار ما يسمى بالأمن التعاقدي.

أ).**حماية حقوق المستثمرين**:الاستثمار أساس التنمية الاقتصادية، وما لم يجد المستثمر منظومة تشريعية

وقضائية تضمن له الحماية الكافية لأمواله فإنه لن يقبل على المخاطرة بها، وهو ما يمكن الإشارة إليه بتسمية " الثقة المشروعة للمستثمر."[82] ولقد أحاط المشرع الجزائري حقوق المستثمرين بسياج قوي من الآليات القانونية والتشريعية يأتي على رأسها ما جاء في المادة 61 من دستور 2020 (حرية التجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة وتمارس في إطار القانون.) [83] لتصل إلى حد تعليق عدم سريان مراجعة قانون الاستثمار أو إلغائه على طلب المستثمر.[84]

وهو ما يعرف بشرط الثبات التشريعي في الاستثمار الذي يهدف إلى تطبيق القانون الأصلح للمستثمر، ويُستمد حق الأطراف في تثبيت القانون الواجب التطبيق على العقد من حيث الزمان

[82] شول بن شهرة ، آيت عودية بلخير محمد(2018)، الأمن القانوني كقيمة جاذبة للاستثمار في الجزائر، دراسات في الوظيفة العامة المجلد03 العدد الثاني،جامعة غرداية.

[83] المادة 61 من الدستور الجزائري2020.

[84] المادة 13 من القانون 22-18 المؤرخ في22جويلية 2022 ، المتعلق بالاستثمار:(لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا ، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.)

من قاعدة القانون الدولي الخاص حيث منحت هذه الأخيرة للأطراف حرية اختيار القانون الواجب التطبيق على العقد المبرم بينهم.[85]

**ب). تسوية النزاعات بفعالية:** هذا يقودنا إلى الحديث عن مفهوم " الأمن التعاقدي"، والذي يقصد به في هذا السياق الأمن القانوني مطبقا على العلاقات التعاقدية ويتم التركيز فيه على القضاء الإداري لارتباطه بمجال التنمية الاقتصادية في هذا الشأن.

ومن المعلوم أن (...أن أغلب التشريعات و منها المشرع الجزائري أخذ بمبدأ سلطان الإرادة كأصل في العقود واستثناء خول للقاضي سلطة التدخل في العقد...)[86]

وأن (...القاضي الإداري يحصن كافة القرارات الإدارية بتعديلها أو إلغائها لأجل المحافظة على الحقوق والحريات...)[87]

و(...من المستقر في الاجتهاد القضائي أنه يسري بأثر رجعي، لأنه من المفترض أن تعكس الاجتهادات القضائية حالة القانون التي كانت موجودة دائما، فإن الاجتهاد ينطبق عادة على جميع المنازعات...)[88].

**ثالثا: الأمن القضائي ضرورة للاستقرار السياسي للدولة:** رأينا أن مبدأ الأمن القانوني انبثق عن تطور مفهوم دولة القانون، وتتجلى الصورة التطبيقية لهذا المبدأ في فكرة الأمن القضائي الذي يضمن استقرار النظام السياسي متى وفر هذا الأخير آليات ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية واحترام القوانين والتشريعات التي تضبطها.

---

[85] دعاس حميدة ، بوقطوشة وردة،(2018)، مبدأ الثبات التشريعي كضمانة من ضمانات الاستثمار في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية المجلد 03 العدد الخامس، جامعة سطيف2، الجزائر.

[86] رجاء عيساوي ،سناء شيخ (2020)،الأمن التعاقدي و مقتضياته،مجلة الاجتهاد القضائي ، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 13 عدد خاص (العدد التسلسلي 25 ) ص ص 499-514.

[87] أوراك حورية(2017)، مدى مساهمة القضاء الإداري في تحقيق الأمن القانوني،مجلة الدراسات الفقهية القانونية و الاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، العدد11، ص262.

[88] مازن ليلو راضي ،(2022)، الأمن القضائي و عكس الاجتهاد في القضاء الإداري،مجلة الباحث العربي ، المجلد3، العدد1 ص103.

ومن هنا تبرز أهمية الحديث عن تعزيز مبدأ سيادة القانونأ)، الحد من الفساد وترقية الشفافية **ب)**، دعم مبدأ الفصل بين السلطات **ج)**، ثم كسب ثقة المجتمع الدولي**د)**.

**أ- تعزيز مبدأ سيادة القانون:** تقوم دولة القانون على مبدأ (...سمو القانون والاحتجاج بأحكامه في وجه الحكام والمحكومين على حد سواء...)[89] ومع ذلك فمهما بلغت المنظومة التشريعية التي تسهر على بناء قواعد قانونية على درجة كبيرة من الدقة والإلمام بمختلف الصعوبات (...فإنها لا تفي بالغرض الذي لأجله شرعت إن هي لم تجد في المقابل ما يعرف بالأمن القضائي...) [90]

ولقد كرس الدستور الجزائري2020 في الفقرة 14 من الديباجة سمو الدستور وإضفاءه الشرعية على ممارسة السلطات.[91] وتتعلق سيادة القانون بكيفية وضع القوانين، أو بالطريقة التي ينبغي بها معاملة المشتبه في ارتكابهم جرائم... ويعني هذا أن سيادة القانون تستلزم قيام الدول بسن قوانين تتعلق بالعلاقات الاجتماعية وتنظيم هذه العلاقات بما في ذلك الميدان الاقتصادي.[92]

**ب) الحد من الفساد وترقية الشفافية:**تكريسا لفكرة الأمن القضائي باعتباره التطبيق العملي لمبدأ الأمن القانوني خصص دستور2020 الجزائري فصلا مستقلا [93] بعنوان:السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.كما يمكن تسليط الضوء على أهم نقطة في القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وهي الركن المفترض المشترك في معظم جرائم الفساد حيث أن صفة الموظف العمومي حسب نص المادة02 من القانون 06-01 المذكور تشمل (...كل شخص شغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا...)[94] ما يشكل دافعا مهما إلى تعزيز الثقة في النظام

---

[89] بشير الشريف شمس الدين ، لعقابي سميحة، (2019)،مبدأ الأمن القانون أفكار حول المضمون والقيمة القانونية،المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سطيف2-.

[90] بهلول خالد ، حميدة نادية (2021)،الأمن القضائي وسيادة القانون الجزائر نموذجا،مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد06 العدد الثالث ص 625.

[91] الفقرة 14 من ديباجة الدستور الجزائري 2020:(إن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، و يحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ، و يضفي المشروعية على ممارسة السلطات ...)

[92] سيادة القانون دليل للسياسيين (2012)، معهد راؤول ويلنبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون العام.

[93] الفصل الرابع من الدستور الجزائري 2020 المكون من المادتين 204 و 205.

[94] القانون 06-01 المؤرخ في 20فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم المنشور في الجريدة الرسميةعدد14لسنة 2006.

القانوني ويشكل آلية فعالية في يد السلطة القضائية لدعم الأمن القضائي، حيث تبعث الطمأنينة والشعور في نفوس الأفراد بقيام مبدأ المساواة أمام القانون بين الحكام و المحكومين.

**ج–دعم مبدأ الفصل بين السلطات:** إن استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وكذا استقلال الأخيرتين عن بعضهما من شأنه أن يقوي الأمن القضائي حيث تتمكن السلطة القضائية من ممارسة أعمال القضاء بحرية كاملة، ومن جهة أخرى تتمكن السلطة التشريعية من القيام بدور الرقابة على عمل الحكومة، ويستوي الجميع أمام تطبيق قواعد القانون.كما يتجلى هذا الاستقلال في (...التقييد القانوني لنشاط السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعدم تقييد الحقوق والحريات إلا بالقدر الكافي والضروري لحماية مقتضيات الأمن والاستقرار، والذي يخضع بالضرورة لرقابة تتولاها سلطة قضائية...)[95]

**د–كسب ثقة المجتمع الدولي:** تلتزم جميع الدول بتكييف قوانينها الداخلية بما ينسجم مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها وفق ما يجسد سيادتها، وورد في ديباجة الدستور الجزائري 2020 الفقرة السادسة عشرة (...يعبر الشعب الجزائري عن تمسكه بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة1948، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليه الجزائر...)

وسعيا منها إلى تعزيز مكانتها في المجتمع الدولي صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة بالقرار رقم 04-58 المؤرخ في 31 أكتوبر2003، وكذا اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع مكافحة الفساد التي اعتمدت (في مابوتو) في 11 يوليو 2003، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة في 21 ديسمبر2010.[96]

[95] بن يوب جهيد (2021)،أطروحة دكتوراه في الحقوق ،جامعة عبد الرحمن ميرة –بجاية. ص205.

[96] محمد حزيط (2023)، آليات مكافحة جرائم الفساد في التشريع الجزائري، الطبعة الأولى ، دار بلقيس ، الجزائرص ص 6-7.

## الفرع الثالث

## مرتكزات تحقيق الأمن القضائي

من أهم ما يتطلبه تحقيق الأمن القضائي عالميا ومحليا أن يمارس العمل القضائي قضاة ذوو كفاءة عالية و دراية وخبرة بخبايا بمختلف فروع القانون وتطبيقاته، كما يتطلب أن يسود مبدأ استقلالية السلطة القضائية (**أولا**) وأن تجري المحاكمات في ظل نظام يحترم ضمانات المحاكمة العادلة(**ثانيا**).

**أولا : مبدأ استقلالية السلطة القضائية**:يتم التطرق إلى مبدأ استقلالية السلطة القضائية في المواثيق الدولية في فقرة أولى،**أ**) ثم مبدأ استقلالية السلطة القضائية في النظام القانوني الجزائري،**ب**).

**أ)مبدأ استقلالية القضاء في المواثيق الدولية**:يقصد به عدم تدخل أي سلطة في الدولة في الأحكام التي يصدرها القضاة [97]، سواء أكان التدخل في صور الضغط على القضاة بغرض إملاء حكم يبرئ مدانا أو يدين بريئا، أو يجلب منفعة خاصة غير مشروعة، أو في صورة الحيلولة دون صدور الحكم أو منع تنفيذه، سواء أكان ذلك الضغط من جهة السلطة التنفيذية، أو من جهة سلطة المال الفاسد، وقد أكدت على مبدأ استقلالية القضاء منظمة الأمم المتحدة:"...حيث أن شعوب العالم تؤكد في ميثاق الأمم المتحدة... تصميمها على تهيئة ظروف يمكن في ظلها أن تسود العدالة... وحيث أن مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين طلب في قراره رقم 16 من لجنة منع الجريمة ومكافحتها أن تدرج ضمن أولوياتها وضع مبادئ توجيهية تتعلق باستقلال القضاة..."[98]

**ب) مبدأ استقلالية القضاء في النظام القانوني الجزائري**: أكدت النصوص التشريعية في الجزائر، وعلى رأسها الوثيقة الأسمى الدستور حيث نص دستور2020 في المادة 163 منه[99] ، على مبدأ

[97] نصيرة برير ، رشيد بوغزالة (2017)،مجلة الدراسات الفقهية و القضائية ،المجلد 03 العدد الثاني ص47.

[98] موقع الكتروني:https://www.ohchr.org/ar/ohchr_homepage (الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي اطلع عليه يوم 2025/04/15 على الساعة 08:00)

[99] – المادة163 من الدستور:القضاء سلطة مستقلة،القاضي مستقل لا يخضع إلا للقانون، والمادة180: يضمن المجلس الأعلى للقضاء استقلالية القضاء...

استقلالية القضاء ؛ مركزة على كونه سلطة، ما يضمن لها التفوق على السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال إلزامهما باحترام القانون والسهر على تطبيقه.

**ثانيا: احترام ضمانات المحاكمة العادلة:** جودة الأحكام القضائية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى احترام المحاكم التي تصدرها في أي مستوى كانت لضمانات المحاكمة العادلة، وعلى رأسها مبدأ قرينة البراءة وحياد القاضي واستقلاليته عن السلطة التنفيذية واحترام حق الدفاع وعلانية الجلسات وشفوية المرافعات وحق المتهم في أن تنظر في الحكم الصادر ضده جهة عليا ...إلخ

"... أن انعدام الأمن القانوني في بعض جوانب العمل القضائي يتجلى في غياب التوقع في الاجتهاد القضائي..."[100]

و"... لأن مهمة القاضي لا تقتصر على الفصل في المنازعات وفقا للنصوص الموضوعة بل تتعدى ذلك إلى تفسير الغامض منها والبحث عن الحل في حال عدم وجود نص مكتوب..."[101]

## المطلب الثاني

## انعكاسات جودة الأحكام القضائية الجزائية على الأمن القضائي

لاشك أن الحكم القضائي الجيد يعكس كفاءة القاضي الملم بخبايا القضاء المدرك لأهميته وخطورة المساس بقدسيته على المجتمع وعلى الدولة، وهو ذلك الحكم الذي روعيت فيه ضمانات المحاكمة العادلة والمبادئ الإنسانية التي أقرتها العهود و المواثيق الدولية.

ومن ناحية أخرى فإن جودة الأحكام القضائية لابد أن تتناسب مع أهداف الضبط الاجتماعي المؤدي بدوره إلى استقرار المجتمع وتنظيم سلوك أفراده، بما يسمح بتوفير جو ملائم للتنمية والانسجام في العلاقات، وتراعي في ذلك التطور التكنولوجي في ظل الرقمنة والذكاء الاصطناعي، التي فرضت سيطرتها على كل مناحي الحياة.

نتناول هذا المطلب في فرعين يتناول في البداية العلاقة بين جودة الأحكام القضائية واستقرار النظام

[100] عبد المجيد غميجة (2008)، عرض مقدم في أطار الندوة المنظمة من طرف الوداية الحسنية للقضاة بمناسبة المؤتمر الثالث عشر للمجموعة الإفريقية للاتحاد العالمي للقضاة، الدار البيضاء المغرب.

[101] عجالي خالد(2014)، دور الاجتهاد القضائي في تحقيق الأمن القانوني،مجلة البحوث القانونية والسياسية ، العدد الثالث سنة2014 ،جامعة تيارت.

القضائي (الفرع الأول) ثم جودة الأحكام القضائية الجزائية وأثرها على الأمن القضائي في ظل الحكومة الالكترونية (الفرع الثاني).

## الفرع الأول

## جودة الأحكام القضائية واستقرار النظام القضائي

من الضروري في هذا الصدد إبراز التحديات التي تواجه السلطة القضائية لبسط العدالة وتحقيق غاياتها المرجوة، ولذلك تظهر جودة أدائها في مؤشرين اثنين هما: الحد من الطعون أولا، وتوحيد الاجتهاد القضائي **ثانيا**.

**أولا:الحد من الطعون ضمان لاستقرار النظام القضائي**:لا شك أن قلة الطعون في الأحكام القضائية يشكل مؤشرا على جودتها، وذلك من شأنه تعزيز الأمن القضائي. ولئن كان الطعن في الأحكام والقرارات القضائية حقا مكفولا دستوريا فإن كثرة الطعون مؤشر على تراجع جودة هذه الأحكام.

من المعلوم أن الدور المنوط بالمحكمة العليا ومجلس الدولة في تقويم أعمال المحاكم والمجالس القضائية يكاد يقتصر على الرقابة على حسن تطبيق النصوص التشريعية في المجالين الإداري والعادي، وعلى مدى احترامها لأشكال وقواعد الإجراءات، فهي تمارس الرقابة على الأوامر والأحكام والقرارات القضائية من حيث تطبيقها السليم للقانون واحترامها لأشكال وقواعد الإجراءات،[102] حيث يجب أن يؤسس الطعن بالنقض على مناقشة المسائل القانونية وحدها دون تناول الوقائع.

كما أن مجلس الدولة باعتباره هيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية، يسهر على احترام

[102] المادة 3 من القانون العضوي11-12 المؤرخ في 26 يوليو 2011، يحدد تنظيم المحكمة العليا وعملها واختصاصاتها.

القانون، ويختص بالفصل في استئناف القرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر، ويختص كذلك بالطعون في النقض في الأحكام و القرارات الصادرة نهائيا عن الجهات الإدارية، ويختص أيضا بالفصل في الطعون بالنقض المخولة له قانونا بموجب نصوص خاصة.[103]

فبنظرة سريعة على المهام المخولة لكل من الهيئتين باعتبار تتربعان على قمة الهرم القضائي، يتوقع أن تكون نشاطاتهما خفيفة نسبيا، على اعتبار أن أعمال محاكم درجتي القضاء تتحرى التطبيق السليم للقانون وتحد من مجال تدخلهما.

**ثانيا: توحيد الاجتهاد القضائي ضمان لاستقرار النظام القضائي:** إذا كان توحيد الاجتهاد القضائي يفهم على أنه "...إجراء يتم اتخاذه للتصدي لحالة وجود اجتهادات قضائية متناقضة، أي حلول قضائية مختلفة بالنسبة لمسائل قانونية متشابهة أدت إلى تعارض الأحكام، أما التراجع عن اجتهاد قضائي فهو أن يستقر العمل باجتهاد قضائي معين، ثم يتم تغييره، لأن هذا الاجتهاد لم يعد يواكب التطورات الجديدة..."[104] فإنه من الواضح أن ميدان مجال اجتهاد القاضي الإداري واسع بسبب عدم وجود تقنين مكتوب للقانون الإداري، وأن المصلحة العامة وحدها هي ما يؤطره، وكذا بسبب الوتيرة الكبيرة التي يتطور بها العمل الإداري والسياسي استجابة للمتطلبات المتجددة للأفراد في الحياة المعاصرة، فإن مجال اجتهاد القاضي الجزائي يكاد ينحصر في"...تكوين اقتناعه من خلال الوقائع والأدلة المعروضة عليه، ومن خلال ما يقوم به من تحليل إلى أن يهتدي إلى تطبيق النص الذي يراه ملائما للقضية المعروضة عليه..."[105] وكذا في تقدير وترجيح أدلة الإثبات أو النفي.

وأوكلت مهمة توحيد الاجتهاد القضائي إلى كل من المحكمة العليا ومجلس الدولة، باعتبارهما تتربعان على قمة هرم القضاء العادي والإداري على أن تتولى محكمة التنازع الفصل في حالات تنازع

[103] القانون العضوي 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله المعدل و المتمم بالقانون العضوي11-13.

[104] دلال لوشن ، فتيحة بوغقال، الأمن القضائي بين ضمانات التشريع و مخاطر الاجتهاد ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 12 لسنة2018، جامعة باتنة 1 ص259.

[105] بوري يحي (1997)، الاجتهاد القضائي الجزائي ، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع ، المجلة القضائية العدد02 لسنة 1997 ،جامعة محمد خيضر بسكرة.

الاختصاص بين الهيئتين،[106] وذلك ما يتوخى منه حصر حالات الاختلاف في الأحكام القضائية وبالتالي تعزيز الأمن القضائي.

فإذا كان الأصل أن"... الاجتهاد القضائي يبعث الروح في القاعدة القانونية بنقلها من القالب النظري إلى الواقع العملي، ويكفل لها الاستمرارية في التطبيق من خلال التفسير المتطور البعيد عن الجمود..."[107]، فإن ضغط الواقع العملي وضرورة التفسير المتطور البعيد عن الجمود هو ما جعل المحكمة العليا نفسها تصدر اجتهادات مختلفة في مسائل متشابهة، و لمعالجة مثل هذه الحالات أصدرت قرارات مرجعية بالغرف مجتمعة[108].

إن الاجتهاد القضائي الصادر في مسألة يوجد بشأنها اجتهاد قضائي سابق، من شأنه تأكيد الاجتهاد أو تدقيقه أو تعديله في نقطة معينة، وقد يحصل أن يتغير الاجتهاد القضائي كليا في مسالة معينة وهذا ما يسمى بالتغيير الكلي للاجتهاد القضائي.[109]

تجدر الإشارة إلى أن ما يسمى العدول- عدول المحاكم العليا عن اجتهاد سابق-، أو عكس الاجتهاد القضائي(le revirement de jurisprudence) يبحث في المبادئ وليس الأحكام، والمبادئ هي الاجتهاد القضائي الصادر من المحاكم العليا في القضاء المدني أو الاعتيادي كما يطلق عليه بعضهم، والإداري في دول القضاء المزدوج.[110]

[106] المادة 179 من الدستور الجزائري 2020:"تمثل المحكمة العليا الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية و المحاكم. يمثل مجلس الدولة الهيئة المقومة لأعمال المحاكم الإدارية للاستئناف والمحاكم الإدارية والجهات الأخرى الفاصلة في المواد الإدارية. تضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي بين هيئات القضاء العادي و القضاء الإداري..."

[107] مازن ليلو راضي ، المرجع السابق ص 100.

[108] بوري يحي ، المرجع السابق ص29..

[109] بوري يحي ، مرجع سابق ص29.

[110] مازن ليلو راضي مرجع سابق ص 101

## الفرع الثاني

## أثر جودة الأحكام القضائية الجزائية على الأمن القضائي في ظل الثورة الرقمية

يشهد عصرنا اليوم وتيرة متسارعة من التطور لم يسبق أن عرفها تاريخ البشرية كاملا بفضل انتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي سيطرت على جميع مناحي الحياة ونشاطاتها عن طريق إمكانياتها لمعالجة الكميات الهائلة من المعلومات(BIG DATA) في زمن قياسي ودقة متناهية.

والقضاء الجزائي باعتباره الضابط الحساس لسلوك الأفراد والمجتمعات ومعاملاتهم كان لا بد أن يتأثر بهذه التغيرات من خلال تأثر جودة الأحكام القضائية في ظل الحكومة الالكترونية( **أولا**)وشروط جودة الأحكام القضائية الجزائية(**ثانيا**).

**أولا: جودة الأحكام القضائية في ظل الحكومة الالكترونية:**العالم اليوم محكوم بتقنيات التواصل التكنولوجي عبر شبكات www فقد فرضت سيطرتها على التعليم والاقتصاد والتجارة والسياسة، ولم يكن لمجال القانون خيار آخر سوى الانخراط في سوقها والاستفادة من مزاياها.

فابتغاء الجودة في الأحكام القضائية يشير إلى مدى دقة وفعالية القرارات الصادرة عن النظم القضائية يقتضي بالضرورة استخدام تقنيات التواصل التكنولوجي وتقنيات الذكاء الاصطناعي للوصول إلى مرحلة يتم فيها اتخاذ أحكام وقرارات قضائية بواسطة البرمجيات وتطبيق الذكاء الاصطناعي في مرحلة صدور الحكم القضائي يهدف إلى تسهيل وتحسين عملية اتخاذ القرار القضائي، وزيادة الدقة والموضوعية والشفافية والمساءلة[الطعون،وتصحيح الأخطاء]، وتقليل الوقت والتكاليف واحترام حقوق الإنسان[111].

ومواكبة منه لثورة الرقمنة ، وفي إطار الحكومة الرقمية ،أصدر المشرع الجزائري القانون 15-03 المؤرخ في أول فيفري 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، ضمنه آليات قانونية تسمح باستعمال التكنولوجيا الرقمية في سير المرفق القضائي بواسطة المنظومة المعلوماتية المركزية لمعالجة الآلية للمعطيات يتمكن من خلالها جميع المتعاملين مع القضاء من خدماتها كالتصديق الالكتروني على الوثائق وإرسال الوثائق

[111] إلهام بعبع (2024)، الذكاء الاصطناعي آلية لتحسين جودة العمل القضائي، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، العدد62،ديسمبر2024،ص ص 98-99.

والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني، واستعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية، وفي التحقيق القضائي ورتب جزاءات جنائية على الاستعمال غير القانوني للمعلومات الشخصية المتصلة بالتوقيع الالكتروني.[112]

كما قرر حماية الشاهد بإخفاء هويته وعدم الكشف عنها من خلال صورته وصوته باستعمال الوسائل الرقمية.[113]

**ثانيا: شروط جودة الأحكام القضائية الجزائية:** نستهل هذا الفرع بمحاولة الإجابة على السؤال التالي: ما هي الشروط الواجب توفرها في الحكم القضائي الجزائي لكي يكون ذا جودة؟
من الشروط التي يجب أن تتوفر في الحكم حتى يكون عادلاً، مقنعًا، قابلًا للتنفيذ، ومحققًا للأمن القضائي:أ) الشرعية؛ ب) المشروعية الإجرائية ؛ ج) التسبيب ؛ د) الوضوح والدقة و هـ)القابلية للتنفيذ.

**أ- الشرعية:** يقصد بذلك أن يكون الحكم مستندًا إلى نصوص قانونية صحيحة،سارية المفعول وقت النطق بالحكم.

**ب- المشروعية الإجرائية:** إن مخالفة قاعدة من قواعد قانون الإجراءات الجزائية قد ينجر عنه بطلان الحكم. والحكم الجزائي الذي يوصف بالجودة هو حكم صادر عن مجهود ذهني ممحص للملف القضائي هو الذي يكون فحص سلامة الإجراءات انطلاقا من جمع الاستدلالات إلى مرحلة النطق به وفق ما يقتضيه قانون الإجراءات الجزائية.

**ج- التسبيب:** يعرف التسبيب بأنه" أداة للتبرير والإقناع ووسيلة للتدليل على فهم القاضي للواقعة المعروضة عليه وصحة النتائج التي انتهى إليها ...كما يعد التسبيب حماية للمتقاضين. "[114]، والمقصود به بيان الأسباب الواقعية وأسباب الرد على الطلبات والدفوع الجوهرية التي قادت القاضي

[112] القانون 15-03 و القانون 15-04 المؤرخان في أول فيفري 2015 يتعلق الأول بعصرنة العدالة، ويحدد الثاني القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين. ج.ر. العدد06 بتاريخ 10 فيفري2015.

[113] المادة 65 مكرر27 من الأمر 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المعدل و المتمم للقانون 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

[114] علي مجيد العكيلي (2023)، حق الإنسان في توفير الأمن القضائي ، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد07، العدد01، الجامعة المستنصرية، العراق ، ص1170.

إلى الحكم.

أما من الجانب القضائي فالتسبيب هو عبارة عن تحرير الأسانيد والحجج المبني عليها وكذلك الأسباب التي يستند إليها الحكم القضائي باعتبارها الداعم المادي له .[115]يجب أن يكون الحكم مسببًا بشكل واضح ومفصل، بحيث يبين القاضي الأدلة التي اعتمد عليها، والكيفية التي استنتج بها النتيجة، ويرد على دفوع الخصوم الجوهرية.

ونظرا لأهمية تسبيب الأحكام القضائية فقد نص عليه الدستور الجزائري[116] ؛ وكذلك قانون الإجراءات الجزائية الذي ألزم كل الجهات القضائية، بما فيها المحكمة العليا، بتسبيب أحكامها.[117]

جاء في مداخلة (السيد ماموني الطاهر) الرئيس الأول للمحكمة العليا:"...إن تسبيب الأحكام والقرارات القضائية يعد حقاً للأطراف أو المتقاضين قبل أن يكون واجباً مهنياً للقاضي ويصنف ضمن المبادئ والقواعد الأساسية التي وضعها المشرع لحسن سير جهاز القضاء أو العدالة، والضمان الحقيقي الذي يُلجأ إليه لتحقيق الأمن القضائي..."[118]

ومن العيوب التي تشوب الأحكام القضائية قصور التسبيب1) ؛ انعدام التسبيب؛ 2)، أو عدم انسجامه المنطقي 3)، مع النصوص التشريعية القائمة أو مخالفتها لما استقر عليه الوضع من الاجتهاد القضائي سواء محليا أو حتى على مستوى القضاء الدولي أو تواتر ظهور إشكالات التنفيذ الناجمة في أغلب الحالات عن الغموض في المنطوق أو في التعليل.

---

[115] قادري آمال (2023)، ضوابط تسبيب أحكام محكمة الجنايات استنادا إلى القانون 17-07 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية،مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد10 ، العدد02.

[116] – المادة169 من الدستور: تعلل الأحكام والأوامر القضائية.ينطق بالأحكام القضائية في جلسات علنية.

[117] (المادة 379 من قانون الإجراءات الجزائية: كل حكم يجب أن ينص على هوية الأطراف و حضورهم أو غيابهم في يوم النطق بالحكم، ويجب أن يشتمل على أسباب و منطوق. وتكون الأسباب أساس الحكم. ويبين المنطوق الجرائم التي تقر إدانة الأشخاص المذكورين أو مسؤولياتهم أو مساءلتهم عنها، كما تذكر به العقوبة و نصوص القانون المطبقة و الأحكام في الدعاوى المدنية. ويقوم الرئيس بتلاوة الحكم.)

(المادة 521 من قانون الإجراءات الجزائية: تكون أحكام المحكمة العليا مسببة...)

118 – مداخلة السيد ماموني الطاهر، الرئيس الأول للمحكمة العليا خلال اليوم الدراسي بعنوان " تسبيب الأحكام القضائية"يوم 23 ديسمبر2021، بمقر المدرسة العليا للقضاء، القليعة. (الموقع الرسمي للمحكمة العليا:/www.mjustice.dz/arاطلع عليه يوم2025/04/23 على الساعة 07:00صباحا)

**1- قصور التسبيب:** القصور في التسبيب من العيوب التي تطال الأحكام الجزائية، والقصور بمفهوم قضاء النقض يتحقق إذا لم يبين قاضي الموضوع في الحكم الذي يصدره مضمون اقتناعه الموضوعي أي جعله الأساس للرأي الذي انتهى إليه في المنطوق، وقد يطال القصور في التسبيب الحكم بالإدانة كما يطال أيضا الحكم بالبراءة ، تشمل صور القصور في الحكم بالإدانة القصور في بيان الواقعة والظروف المحيطة بها و القصور في التدليل على نسبة الواقعة إلى المتهم و كذا القصور في الرد على الطلبات الهامة و الدفوع الجوهرية.

بينما تحصر صور القصور في الحكم بالبراءة في القصور في الإحاطة بالواقعة. (كاكتفاء المحكمة

بالتكييف المحال إليها من قبل النيابة) أو القصور في تسبيب الحكم لعدم التمحيص أو التدقيق في أدلة الإثبات (كاشتمال أوراق الملف على وجود شهود عاينوا الواقعة التي أنكر المتهم القيام بها، وعدم مواجهة المتهم بهذه الأقوال أو عدم استدعاء الشهود من قبل المحكمة) وكذا القصور في بيان أسباب البراءة القانونية كغياب النص القانوني المعاقب على الواقعة ؛ وجود سبب من أسباب الإباحة أو توفر مانع من موانع العقاب.[119]

**2- انعدام التسبيب:** انعدام التسبيب لا يعني الغياب الكلي لبيان ما ارتكز عليه منطوق الحكم ولكنه يعني كذلك (...تخلف الأسباب الواقعية الواردة في تسبيب الحكم ...)[120]،كما يندرج ضمن عيب انعدام الأسباب بيان الأسباب بصورة مجملة والتي لا تسمح لمحكمة النقض بمراقبة مدى تطبيق القانون على الوقائع.

**3- عدم الانسجام المنطقي:** قد لا يظهر الربط المنطقي بين وقائع القضية المعروضة على القاضي ومنطوق الحكم، وذلك لأسباب قد تكون عارضة، فالقاضي بشر تعتريه ظروف تحد من قدرته على التركيز في أثناء أداء مهامه. والمنطقية المقصودة هنا أن يكون هناك ترابط وانسجام بين الحيثيات والمقدمات والنتائج المتوصل إليها.[121] وهكذا "...فإذا كان الحكم القضائي هو النتيجة التي يتوصل

---

[119] مزعاد ابراهيم (2023)، شائبة القصور في تسبيب الأحكام الجزائية ،مجلة الدراسات القانونية ، جامعة المدية ،المجلد09، العدد01، سنة2023.

[120] عيدة بلعابد ، عمارة فتيحة(2018)، أثر صحة اقتناع القاضي الجزائي على تسبيب الحكم الجزائي،مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد 16، سنة2018، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ص211.

[121] مناصرية عبدالكريم (2022)،تسبيب الأحكام الجنائية وأثره على السلطة التقديرية لقضاة محكمة الجنايات في ظل القانون رقم17-07 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية،مجلة صوت القانون ، المجلد التاسع العدد 01 لسنة2022، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس ص874.

إليها القاضي من خلال إعمال ملكته العقلية في فهم الواقعة المعروضة عليه ومجموع أدلة الدعوى وطلبات ودفوع الخصوم، فالقاضي ملزم بقواعد المنطق التي تسمح له بالترجيح بين الأدلة المتعارضة المعروضة أمامه وكذا بتفسير القاعدة القانونية المطبقة على الواقعة..."[122]

**د- الوضوح والدقة:** أن تتم صياغة الحكم بلغة واضحة لا تحتمل الغموض أو التأويل، وأن يكون مفهوماً لجميع أطراف الدعوى ولجهات التنفيذ والمراجعة القضائية.

**هـ- القابلية للتنفيذ:** يقصد بالقابلية للتنفيذ أن تصدر الأحكام القضائية ضمن منظومة تشريعية تحدد بدقة وصرامة صلاحيات الأطراف المشرفة على تنفيذ هذه الأحكام على مختلف المستويات ابتداء من كتابة ضبط المحكمة إلى المحضرين القضائيين وإدارة السجون ومصالح الأمن المعنية...الخ.[123] ولا قيمة للقانون ولا لأحكام القضاء بدون تنفيذها، ولا قيمة لمبدأ الشرعية في الدولة ما لم يقترن بمبدأ آخر مضمونه احترام أحكام القضاء وضرورة تنفيذها، فما يطمح إليه المتقاضي ليس هو إغناء الاجتهاد القضائي، بل استصدار حكم لصالح يحمي حقوقه المعتدى عليها.

أمام أزمة التنفيذ يلجأ المتقاضون إلى ضمانات جنائية تتمثل في البحث في القانون الجنائي

أو القوانين المكملة عن عقوبة سالبة للحرية كاستعمال الشيك على سبيل الضمان وهو منفذ من القانون المدني أو التجاري إلى التجريم الجنائي.[124]

وما يمكن الإشادة به في هذا الصدد هو أن القضاء في الجزائر لم يكتف بمجرد التنفيذ للأحكام القضائية الجزائية بل التنفيذ الفعال لها بما يسمح بالمساهمة في تنمية اقتصاد المجتمع و استقراره و ذلك من خلال الإدماج الاجتماعي للمحبوس موكلا هذه المهمة إلى قاضي تطبيق العقوبات[125].

---

[122]- عشار غانم (2024)،المنطق القضائي كضمان للأمن القانوني – دراسة في الإجراءات الجزائية-، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد17، العدد الرابع. ،جامعة البليدة2- الجزائر.

[123] - المادة:178 من دستور 2020: (كل أجهزة الدولة المختصة مطالبة، في كل وقت وفي كل مكان ، وفي جميع الظروف، بالسهر على تنفيذ أحكام القضاء. يعاقب القانون كل من يمس باستقلالية القاضي ،أو يعرقل حسن سير العدالة و تنفيذ قراراتها.)

[124]- عشار غانم، المرجع نفسه ص116.

## المبحث الثاني

## جودة الأحكام القضائية بين الفعالية والسرعة من جهة واستقرار المراكز القانونية

حرص المشرع الجزائري على غرار التشريعات العالمية[126] على ضرورة سرعة الفصل في القضايا حفاظا على الحقوق الأساسية والحريات للأفراد وكرس دلك في نصوصه المختلفة.[127]

### المطلب الأول

### السرعة والفعالية من صور جودة الأحكام القضائية الجزائية

جعل المشرع الجزائري السرعة وافعالية مقياسا من مقاييس جودة الأحكام القضائية الجزائية(**الفرع الأول**)؛ كما أحاط تنفيذها بآليات تشريعية محكمة لضمان الردع العام والخاص حماية للأمن العام

---

[125] – القانون 04/05 المؤرخ في 06 فبراير 2005 يتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين :
المادة 01:يهدف هذا القانون إلى تكريس مبادئ و قواعد لإرساء سياسة عقابية قائمة على فكرة الدفاع الاجتماعي التي تجعل من تطبيق العقوبة وسيلة لحماية المجتمع بواسطة إعادة التربية و الاجتماعي للمحبوسين.
المادة 07: يقصد بكلمة محبوس في هذا القانون كل شخص تم إيداعه بمؤسسة عقابية، تنفيذا لأمر أو حكم أو قرار قضائي.

[126] - المادة:6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:(لكل شخص عند افصل في اتهام جنائي موجه إليه الحق في مرافعة علنية عادلة خلال مدة معقولة امام محكمة مستقلة غير منحازة مشكلة طبقا للقانون ، وعادة يصدر الحكم علنيا...)
المادة: 8 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان) التي اعتمدت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1969، ودخلت حيز النفاذ في 18 تموز/يوليه 1978)، مادة جيدة التطور. فإن الموقف الأساسي فيها هو أن "لكل شخص الحق في محاكمة تتوفر فيها الضمانات الكافية، وتجريها خلال وقت معقول...)
المادة: 7 من *الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب*. وهي تنص على ما يلي:(...لكل شخص الحق في الاستماع لقضيته. وهذا يشمل:(...الحق في محاكمته خلال فترة معقولة وبواسطة محكمة محايدة...) عن صفحة UNDOC مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة.اطلع عليه يوم 2025/04/22 على الساعة 05:00 صباحا.

[127] – المادة الأولى من ق.إ.ج الفقرة الرابعة:( أن تجري المتابعة و الإجراءات التي تليها في آجال معقولة و دون تأخير غير مبرر وتعطى الأولوية للقضايا التي يكون فيها المتهم موقوفا.)
المادة 10 من القانون العضوي 04-11 المؤرخ في 06 سبتمبر 2004 يتضمن القانون الأساسي للقضاء:(يجب على القاضي أن يفصل في القضايا المعروضة عليه في أحسن الآجال)

وتوفيرا للمناخ المناسب للتنمية والتطور؛ تشكل فعالية الأحكام القضائية الجزائية وتظهر أثرها على الأمن القضائي(**الفرع الثاني**).

## الفرع الأول

## سرعة الفصل في القضايا الجنائية وأهميتها

يقصد بسرعة الفصل في القضايا الجنائية أن تكون المدة الزمنية التي تستغرقها الدعوى الجنائية منذ تسجيلها أمام المحكمة وحتى صدور الحكم النهائي فيها متناسبة مع طبيعة الدعوى ومقتضيات التحقيق فيها وتبعاتها على مختلف أطرافها.

إن سرعة الفصل في القضايا الجنائية تعكس كفاءة الجهاز القضائي وقدرته على تحقيق العدالة الناجزة كما أنها من أبرز مؤشرات جودة الأحكام القضائية، وتكمن أهمية هذه السرعة في أنها تضمن حماية حقوق المتهم من خلال الحد من فترات التوقيف غير المبرر، كما تسهم في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء من خلال تقديم رد فعل قانوني سريع وحاسم، وتُحقق الردع العام والخاص على حدّ سواء، الأمر الذي يصب في تعزيز الأمن القضائي.

وتتأثر سرعة الفصل بعوامل متعددة، من أبرزها: كفاءة القضاة وتفرغهم، عدد القضايا مقارنة بالموارد البشرية المتاحة، كفاءة أجهزة التحقيق والادعاء العام، طبيعة القضايا وتشعبها، ومدى توفر الوسائل التقنية والإدارية الحديثة،"... تظهر أهمية التقاضي في أحسن الآجال في وضع حد للعدالة البطيئة التي هي مرادف للظلم وذلك من اجل تكريس المحاكمة العادلة الهادفة لتجسيد الأمن القضائي..."[128]

[128]– بن يوب جهيد ، (2021)،دولة القانون بين فعلية الأمن القانوني و مقتضيات حوكمة القضاء، أطروحة دكتوراه،جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية.

## الفرع الثاني

## فعالية الأحكام القضائية الجنائية وأهميتها.

تقتضي فعالية الأحكام القضائية الجنائية –قبل وجودها – وجود نص تشريعي خاضع لمقاييس صناعة التشريع وجودته، مثل الضرورة والفاعلية والوضوح والشمولية والدقة والاقتصاد التشريعي[129]، كما تقتضي بعد ذلك منطوقا معللا واضحا سهلا قابلا للتنفيذ، والمقصود بالفعالية بلوغ الغايات المرجوة منه خصوصا من حيث قوة تنفيذه في الواقع، وأثر ذلك التنفيذ في إعادة التوازن الاجتماعي الذي اختل نتيجة الجريمة.

في هذا الصدد يمكن ملاحظة القصور التشريعي (أو الإغفال التشريعي) يشكل عائقا دون صدور أحكام قضائية ذات جودة ويقصد بالقصور سكوت المشرع عن تنظيم موضوع معين، قد يكون قصورا كليا أي الغياب الكلي للنص التشريعي المعالج لموضوع أو لحالة قانونية أو نسبيا، ويقصد به التطرق إلى الموضوع بدون تفاصيل كافية لفهمه وتطبيقه، أو غير مباشر عندما يفرط في الإحالة إلى السلطة التنفيذية لتصدر التعليمات والمنشورات التنفيذية.[130] كما أن الحكم الفعال ينعكس إيجابًا على شعور الناس بالعدالة، ويحد من ظاهرة الجريمة عبر تحقيق الردع العام، ويُسهم في إعادة إدماج المحكوم عليه في المجتمع من خلال الردع الخاص.

ولضمان فعالية أكثر للمنظومة القضائية بشكل عام وللأحكام القضائية على الخصوص ألزمت وزارة العدل مختلف الفاعلين في الجهاز القضائي بالتكوين المستمر، وفي المقابل فعلت جهاز رقابة ومتابعة نشاط الجهات القضائية،[131] من خلال إعادة النظر في دور المفتشية العامة وصلاحياتها في التفتيش الميداني والتفتيش الالكتروني والتفتيش الموضوعاتي الذي يقصد به على الخصوص التنفيذ في المادة الجزائية

[129] – ميلود حمامي(2023) جودة صناعة التشريع وصياغته،حوليات جامعة الجزائر1،المجلد37 العدد02سنة2023، ص201.

[130] – مازن ليلو راضي(2021) ، الأمن القانوني من خلال جودة و تحسين القانون ، مجلة الباحث العربي ، المجلد2 ،العدد 2 ،ص48.

[131] – المرسوم التنفيذي رقم 05-322 مؤرخ في 9 شعبان عام 1426 الموافق 13 سبتمبر سنة 2005 يتضمن تنظيم المفتشية العامة لوزارة العدل.

بالتركيز على الأحكام والقرارات الغيابية والصادرة بمثابة حضورية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بتنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة عن مختلف الجهات القضائية.[132]

## المطلب الثاني

## أثر جودة الأحكام القضائية في استقرار المراكز القانونية

إن استقرار المراكز القانونية يتطلب مسبقا استقرارا للبيئة القانونية، واستقرار البيئة القانونية يعني أن

يتسم التشريع بالوضوح والاتساق، ما يسهم في وجود أحكام قضائية ذات جودة عالية، تُراعي مبادئ العدالة والمساواة، وتُفسر النصوص القانونية تفسيرًا منضبطًا يراعي مقاصد المشرّع.
فكلما كانت الأحكام أكثر جودة، كلما أمكن للأفراد التنبؤ بمآلات النزاع وتنظيم سلوكهم القانوني على هذا الأساس، وهو ما يؤدي إلى استقرار العلاقات القانونية والتقليل من فرص النزاع القضائي المتكرر.

إن ضعف مستوى الجودة في الأحكام القضائية الجزائية أو غيابه يؤدي إلى تفاوت في تطبيق القواعد

القانونية، أو إلى إصدار أحكام متعارضة في قضايا متماثلة، مما يُزعزع الثقة في المؤسسة القضائية، ويُهدد استقرار المراكز القانونية، ويُضعف الأمن القضائي بصورة عامة، لذلك فإن تحسين جودة الأحكام القضائية، من حيث البناء المنطقي للحكم، وتوحيد التفسير القانوني، ودقة تسبيب الأحكام، يُعدّ من أهم الضمانات لتحقيق استقرار هذه المراكز.

[132] الموقع الالكتروني لوزارة العدلwww.mjustice.dz . اطلع عليه يوم 2025/04/23 على الساعة 07:00 صباحا.

## الفرع الأول

## استقرار المراكز القانونية للأشخاص الطبيعية

يقصد بالمركز القانوني للشخص الطبيعي وضوح الوضع القانوني للفرد واستمرار ممارسة حياته اليومية ودوره في المجتمع مع التمتع بكامل حقوقه وحرياته المحمية دستوريا، وعدم تعرّضه للتغيير أو المفاجآت دون مبرر قانوني مشروع، مفهوم استقرار المراكز القانونية للأشخاص الطبيعية في القانون الجنائي **أولا**؛ وأهمية استقرار المراكز القانونية للأشخاص الطبيعية في القانون الجنائي ثانيا ؛ والتحديات التشريعية والقضائية التي تواجه استقرار المراكز القانونية للأشخاص الطبيعية في القانون الجنائي **ثالثا**.

**أولا:مفهوم استقرار المراكز القانونية للأشخاص الطبيعية في القانون الجنائي:**في القانون الجنائي يُقصد به الحالة القانونية التي يكون عليها الشخص الطبيعي في لحظة معينة، وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات، فقد يكون الشخص متهماً، مجنياً عليه، شاهدا أو مدعيا... إلخ، واستقرار المركز القانوني للشخص الطبيعي يعني كذلك أنه في مأمن على حقوقه المكتسبة" ... لا يجوز أن يأتي قانون أو قرار يلغي أو يعدل حقا من حقوق الأفراد اكتسب وفق القانون." [133]

يُعد استقرار المراكز القانونية للأشخاص الطبيعية ركيزة أساسية في تحقيق الأمن القضائي ومن خلاله الأمن القانوني، إلا أن هذا الاستقرار قد يتعرض للاهتزاز في حال صدور أحكام قضائية ذات جودة ضعيفة، سواء من حيث التأسيس القانوني، أو التفسير، أو التعليل، أو اتساقها مع المبادئ العامة للعدالة.

**ثانيا:أهمية استقرار المراكز القانونية للأشخاص الطبيعية في القانون الجنائي:**كثير من النزاعات التي

[133] – دانا عبد الكريم سعد،ديكان ديار أبو بكر،(2020)، دور القضاء الإداري في تكريس مبدأ الأمن القانوني، المجلة العلمية لجامعة جيهان–السليمانية.المجلد04، العدد02، ص100.

سببت ارتكاب جرائم أخلت باستقرار المجتمع وأمنه، كان وراءها صدور أحكام جزائية غير واضحة أو متعارضة أو غير معللة بشكل كافٍ أو لم تجد طريقها إلى التنفيذ، بسبب عيوب شكلية أو موضوعية أطالت مدة النزاع، فأدت إلى عدم فهم الأطراف لحقوقهم والتزاماتهم بدقة، وفتحت الأبواب للشعور بانعدام العدالة واهتزاز الثقة بالقضاء، وهكذا فكثير من المعاملات القانونية كإبرام العقود أو الاستثمار أو حتى المطالبة بالحقوق تتوقف على ضرورة شعور الأفراد باستقرار مراكزهم القانونية، وفي ظل الخوف من صدور أحكام جائرة فإنهم سيترددون في الإقبال على أي دور يضطرهم إلى التعامل مع مؤسسات الدولة ومرفق العدالة على الخصوص.

إن استقرار المراكز القانونية للشخص الطبيعي في القانون الجنائي يتصل بشكل مباشر بمبدأ الأمن القانوني وضمانات الحقوق الفردية، وهو يعني كذلك أن تبقى الحالة القانونية للشخص ثابتة وغير معرضة للتغيير المفاجئ أو الرجعي، إلا في حدود القانون وبما يضمن العدالة، مثلاً: عدم المساس بمبدأ قرينة البراءة، أو ألا يُعاد فتح قضية صدر فيها حكم نهائي،[134] أو ألا يُطبّق عليه قانون جنائي بأثر رجعي ضار[135]...الخ، وبذلك تتعزز الثقة في النظام القضائي، فتشكل سياجا لحماية الحقوق الأساسية مثل حرية الفرد، وحقه في محاكمة عادلة وتمنع التعسف في استعمال السلطة العقابية.

**ثالثا: التحديات التشريعية و القضائية التي تواجه استقرار المراكز القانونية للأشخاص الطبيعية في القانون الجنائي:** يواجه استقرار المراكز القانونية للأشخاص الطبيعية في القانون الجنائي تحديات تتعلق بالتشريع وبالمستجدات الأمنية والاقتصادية المتعلقة بالتطور الطبيعي لكل مناحي الحياة اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا يضطر المشرع إلى إحداث تعديلات على النصوص بما يناسب حركية الحياة:

أ- وتقتضي أحيانا اللجوء إلى قوانين استثنائية أو مؤقتة،

[134] – المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية:المعدل والمتمم بموجب القانون رقم17-07 المؤرخ في 27 مارس2017.

الفقرة الأولى: أن كل شخص يعتبر بريئا ما لم تثبت إدانته بحكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه.

الفقرة الثانية: أنه لا يجوز متابعة أو محاكمة أو معاقبة شخص مرتين (2) من أجل نفس الأفعال ولو تم إعطاؤها وصفا مغايرا.

[135] – المادة 2 من قانون العقوبات الجزائري: لا يسري قانون العقوبات على الماضي إلا ما كان منه أقل شدة.

ب- لعلاج وضع طارئ لا يحتمل التأخير.

**أ- التعديلات التشريعية المتكررة في القانون الجنائي**:وبالخصوص إذا لم تراع مبادئ وآليات صناعة التشريع أو تحمل الطابع الارتجالي أو السياسي، فإنها تؤدي إلى تعقيد عمل القضاء، مما يضعف الثقة في القانون والقضاء من جهة ومن جهة ثانية فإن الوتيرة الكبيرة للتعديلات التشريعية تسبب عراقيل تحول دون الإلمام بالتشريع ، فينجم عن ذلك تعطيل الاستثمار بل تتعدى الخطورة إلى احتمال المساس بمبدأ المشروعية.

**ب- استخدام القوانين الاستثنائية أو المؤقتة**:القوانين الاستثنائية غالباً ما توسّع من سلطات السلطة التنفيذية أو الجهات الأمنية على حساب الحريات والحقوق، وذلك بحجة الحماية المؤقتة المصلحة العامة من خطر أو ضرر وشيك، إلا أنه كثيرا ما يزول الخطر وتظل تلك القوانين سارية المفعول لمدة طويلة، مما يؤدي إلى انتهاك مبدأ الشرعية الذي يفرض أن لا يُقيد الأفراد إلا بقانون عام ومستقر مما يُخلّ بمبدأ العدالة، لأن القاضي يضطر لتطبيق قواعد غير مألوفة أو متغيرة، مما يزيد من احتمال الخطأ أو التناقض في الأحكام، ويُضعف الثقة في القضاء.

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى إساءة استخدام الأمر بالحبس المؤقت أو الرقابة القضائية (المواد من 123 إلى 125 مكرر3 من ق.إ.ج) التي كثيرا ما تشكل مساسا خطيرا بحريات الأفراد وحقوقهم الأساسية و تهديدا جديا لاستقرار مراكزهم القانونية.

وفي سياق آخر وبالاطلاع على بعض القوانين الخاصة المكملة لقانون العقوبات الجزائري التي نورد كمثال عليها القانون الجنائي الاستهلاكي الذي ينصب على تجريم مظاهر الإخلال بالعلاقة بين المحترف والمستهلك حيث"...ترتب عن بسط حماية جزائية على مجمل مظاهر الاستهلاك مساس خطير بالمبادئ

المنظمة والحاكمة للقانون الجنائي بإفراغها من مضمونها وتحويرها بل التضحية بها، وهي التي كان المواطن يحتمي بها بحيث تشكل ضمانة حقيقية لصيانة حقوقه وحرياته من أي مساس أو تعسف..."[136]

بل أخطر من ذلك هو الإحالة إلى النصوص التنظيمية التي تشكل تفويضا ممنوحا للسلطات العامة للتدخل في شكل نص إداري قد يتأخر صدوره فنصبح في ظل هذه الفرضية في وضعية "قانون جنائي على بياض."[137]

إن استقرار المراكز القانونية للشخص الطبيعي في القانون الجنائي يمثل أحد أعمدة دولة القانون، ويُعد ضمانة أساسية للأمن القضائي والعدالة.

## الفرع الثاني

## استقرار المراكز القانونية للأشخاص المعنوية.

يمكن الأشخاص المعنوية (مثل الشركات، الجمعيات، المؤسسات العامة والخاصة) في ظل استقرار مراكزها القانونية أن تتخذ قرارات قانونية وإدارية سليمة تحصنها ضد الخصومات التي ترتب أحكاما جزائية يتعدى ضررها الكيان المعني إلى كيان المجتمع والدولة، وبالنظر إلى قانون العقوبات الجزائري فقد حدد العقوبات المسلطة على الشخص المعنوي في الباب الأول مكرر والتي يمكن تصنيفها إلى صنفين:

***جزاءات جنائية غير مالية:** هي جزاءات تمس بوجود الشخص المعنوي كالحل أو استئصال، ومنها التي تمس اعتباره وسمعته وهي نشر الحكم الجزائي، العقوبات الماسة بالنشاط المهني للشخص المعنوي وتتمثل في غلق المحل أو المنشأة أو المؤسسة والمنع من مزاولة النشاط المهني أو الاجتماعي، كذا الإشراف القضائي على الشخص المعنوي وإبعاده من السوق العام .

[136]- محمد شرايرية (2015)، مظاهر المساس بالأمن القانوني في مادة القانون الجنائي الاستهلاكي، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة8ماي 1945 قالمة، العدد 42،ص157.

[137] محمد شرايرية، نفس المرجع والصفحة.

** **جزاءات جنائية مالية:** تتمثل في الغرامة المالية المصادرة وعقوبات مالية أخرى:وهي المنع من اللجوء العلني للادخار، المنع من إصدار شيكات أو بطاقات ائتمان، وأخيرا الحرمان من بعض الحقوق والمزايا كالإعفاء الضريبي.[138] الملاحظ أن المشرع الجزائري لم ينظم هده العقوبات بشكل كامل ولم يضبطها كما ضبطها المشرع الفرنسي، بل أطلق يد القاضي الجزائي فيها وتساهل في عقوبة حل الشخص المعنوي، ولم يدقق إجراءات التصفية كما دققها المشرع الفرنسي، رغم خطورة هذه الإجراءات الجزائية على الاقتصاد وعلى المجتمع.[139]

فالقانون الجنائي أولى أن يحمي استقرار المراكز القانونية للأشخاص المعنوية العامة والخاصة حفاظا على استقرار وأمن الدولة وتطور المجتمع.

[138] قرفي ادريس "دون تاريخ نشر"،الجزاءات الجنائية الموقعة على الشخص المعنوي، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة.

[139] قرفي ادريس، المرجع نفسه.

# خـــــاتمة

تعرفنا من خلال هذه الدراسة على جودة القضاء وخاصة جودة أحكامه، تحديدا الأحكام الجزائية التي تعد عنصرا أساسيا في تعزيز الأمن القضائي، حيث تؤثر بشكل مباشر على ثقة المواطنين والمستثمرين في الجهاز القضائي، وتلعب دورا محوريا في تحقيق العدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتجلى ارتباطات جودة الأحكام القضائية الجزائية على الأمن القضائي، من خلال العناصر الآتية – تم استنباطها من الدراسات المتعلقة بالموضوع–:

– تعزيز الثقة في الجهاز القضائي ما تحمله هذه الأحكام المبنية على أسس قانونية سليمة ومعللة بشكل واضح، من دقة ووضوح وتكريس العدالة، مما يعزز ثقة الأفراد والمؤسسات في النظام القضائي.

– تحقيق العدالة الجنائية بالتزام القضاة بتسبيب الأحكام بشكل دقيق، بحيث تكون مبنية على وقائع ثابتة وأدلة قوية، مما يقلل من احتمالية الأخطاء القضائية ويحافظ على حقوق المتهمين والضحايا على حد سواء.

– تضمن جودة الأحكام القضائية الجزائية تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف، مما يسهم في تحقيق العدالة الجنائية.

– تشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية فعندما يشعر المستثمرون بأن النظام القضائي عادل وفعال، فإنهم يثقون في إمكانية حل النزاعات بشكل سريع ومنصف، مما يشجع على الاستثمار ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– تعزيز الأمن القضائي باعتباره عامل جاذب للاستثمارات وتعزيزها.

– ضمان استقرار الاجتهاد القضائي بحيث أن جودة الأحكام القضائية الجزائية تتطلب اتساقها مع المبادئ القانونية والقضائية الساري العمل بها.

– تحسين كفاءة النظام القضائي فالأحكام القضائية الجنائية المتصفة بالجودة تحسين كفاءة النظام القضائي بتقليل عدد الطعون والمراجعات القضائية، مما يوفر وقتا وموارد للجهاز القضائي.

– تعزيز حماية حقوق الإنسان بتطبيق القانون بشكل عادل دون تمييز، والالتزام هيئة المحكمة بالحياد والموضوعية، مما يشكل حماية لحقوق الإنسان فعليا ضمانات جودة الأحكام القضائية.

إلى جانب هذه الايجابيات التي تضفيها الجودة القضائية على العمل القضائي بصفة عامة والأحكام القضائية بصفة خاصة، فإنها تواجه تحديات كثيرة قد تعيق الوصول إلى تحقيق الجودة في الأحكام القضائية الجزائية وتقوض الأمن القضائي إذا لم يتم معالجتها بشكل فعال، من هذه التحديات – تم

استنباطها من الدراسات المتعلقة بالموضوع- نذكر منها:

- تحدي ضغوط العمل على القضاة وكل موظفي القطاع ومنتسبيه.
- تحدي نقص الموارد المخصصة لقطاع العدالة وخاصة المحاكم.
- تحدي قصور وعدم كفاية التدريب الذي يتلقاه القضاة وكل أعضاء قطاع العدالة من كتاب ضبط وموظفي القضاء والمحامين والمحضرين القضائيين. هذه التحديات يمكن أن تؤثر على جودة الأحكام.

**موانع الجودة في الأحكام القضائية الجنائية:** كغيره من المؤسسات التي لها علاقة بالمجتمع في كليته، فان الأحكام الصادرة عن القضاء قد تواجه بعض الصعوبات والضغوط، نذكر منها:

1- التدخلات من الأطراف ذات التأثير السياسي أو الاجتماعي من أجل التأثير على استقلالية القضاء والقضاة.

2- تراكم القضايا في المحاكم مما قد يسبب البطء في الفصل فيها، كما أن التسرع في حلها قد يضعف من جودة الأحكام القضائية الجزائية.

3- نقص الخبرة الذي قد ينعكس في صورة عدم الكفاءة لدى بعض القضاة في التعامل مع بعض القضايا المعقدة كالجرائم الإلكترونية.

4- انتشار الفساد والتلاعب بالأدلة الجنائية أو الأحكام القضائية لتحقيق مصالح شخصية على حساب سيادة القانون.

ولهذا لابد من الإشارة إلى مجموعة من الضمانات التي قد تحول دون تأثير هذه الضغوط على السير الحسن لعمل القضاء وجودة أحكامه، من هذه الضمانات نذكر:

- العمل الحثيث والجاد على تعزيز استقلالية القضاء لتحقيق التوازن.
- إيجاد وتطوير آليات مراجعة الأحكام لضمان العدالة دون إهدار الإلزام.
- الاهتمام بالتكوين المستمر للقضاة وتكثيف التدريب على مواءمة النصوص مع المستجدات العالمية في مجال الجريمة وخاصة المنظمة والعابرة للحدود.

كخلاصة لهذه الدراسة نستنتج أن جودة الأحكام القضائية الجزائية والأمن القضائي وجهان لعملة واحدة، فجودة الأحكام القضائية هي صورة لجودة القضاء وحسن سير أعماله، مما يعزز الثقة في القضاء وينعكس بالتالي على تحقق الأمن القضائي الذي يتحقق بوجود أحكام قضائية تتصف بالجودة مبررة

ومتسقة مع القانون، صادرة عن قضاء مستقل، كما أن أي ضعف في جودة الأحكام أو تعثر في تنفيذها يؤدي إلى تراجع الأمن القضائي، مما ينعكس سلباً على استقرار المجتمع وثقة المستثمرين.

وبالتالي، تحقيق الأمن القضائي يتطلب تطوير جودة الأداء القضائي بضمان استقلال القضاء وتوحيد الاجتهاد القضائي وتسريع تنفيذ الأحكام، ما يشكل أساسا لدولة الحق والقانون، تكريسا للتنمية المستدامة.

إن جودة الأحكام القضائية الجزائية عنصر أساسي في تحقيق الأمن القضائي والعدالة الاجتماعية، من خلال تعزيز ثقة المواطنين في النظام القضائي، بتحقيق العدالة الجنائية، وتشجيع الاستثمار، وحماية حقوق الإنسان، فالأسس التي تقوم عليها العدالة هي نفسها معايير الجودة، والجودة هي سلسلة متكاملة ومنسجمة من المعطيات والعناصر لأداء العمل القضائي بما يتناسب وتحقيق تنمية فعلية وشاملة وتشجيع الاستثمار، من خلال زيادة ثقة المواطنين والمستثمرين في نجاعة ونزاهة الجهاز القضائي.

تنبع الأهمية التي تحضى بها جودة الأحكام القضائية الجزائية من فلسفة العدالة التي لا يمكن اختزال مهمة القضاء فيها في مجرد خدمة عمومية تقدمها الدولة، بل أكبر في مساهمتها في الحفاظ على النسج والرباط الاجتماعي، وتعزيز التنمية وتشجيع الاستثمار، وهذا يعتبر في حد ذاته تحديا كبيرا يواجه الدول الجزائري كونه يشكل دعامة أساسية لتوطيد الديمقراطية والحرية، وعاملا مؤثرا في التطور الاقتصادي والتقدم في المجتمع، بما يتطلبه من توفير الموارد اللازمة وتدريب القضاة بشكل مستمر لمواجهة التحديات التي تعترض تحقيق الجودة القضائية، وتعزيز استقلالية القضاء لتحقيق التوازن.

كما أن الجودة القضائية في الجزائر ورغم التحديات التي تواجهها كالفساد والبطء إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية التي ما زالت تهدد فعالية النظام القضائي، تشهد تحسنا تدريجيا عبر عديد الإصلاحات الدستورية والقانونية بهدف تحقيق النقلة النوعية في طريق تجويد العمل القضائي في البلاد، وهذا في رأينا يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وتعزيز الشفافية، وإشراك المجتمع المدني في مراقبة الأداء القضائي.

نشير إلى أن الجودة في القضاء تعد ركيزة لبناء مجتمع عادل ومستقر، يتطلب تحقيقها تعاونًا بين

الحكومات والقضاة والمجتمع المدني، مع استثمار مستمر في البنية التحتية والتوعية القانونية، مع توفير موارد كافية للقضاء، واستقلاليته، ودعم الابتكار في إجراءات التقاضي، إلى جانب تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، فالجودة في القضاء ضمان أساسي ومحوري لممارسة العدالة بشكل صحيح وحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، لاشتمالها على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تهدف إلى تحسين أداء الجهاز القضائي وضمان فعاليته ونزاهته.

# قائمة المصادر والمراجع

**أولا: المصادر**

**1- القوانين:**

**- الدستور الجزائري** الصادر بالمرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30ديسمبر2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر2020. الجريدة الرسمية العدد82 .

**- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان** التي اعتمدت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1969، ودخلت حيز النفاذ في 18 تموز/يوليه 1978).

**- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب** تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي (كينيا) يونيو 1981.

**- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان،** اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا في روما في 4 نوفمبر 1950.

**- القوانين العضوية:**

- القانون العضوي11-12 المؤرخ في 26 يوليو 2011، يحدد تنظيم المحكمة العليا وعملها واختصاصاتها.

- القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 ماي 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، المعدل والمتمم بالقانون العضوي11-13 المؤرخ في 26 يوليو 2011

- القانون العضوي 04-11 المؤرخ في 06 سبتمبر 2004 يتضمن القانون الأساسي للقضاء.

- القانون العضوي 98-03 المتعلق باختصاص محكمة التنازع تنظيمها وعملها.

- القانون العضوي 05-11 المؤرخ في 17-07-2005 المتعلق بالتنظيم القضائي.

**- القوانين العادية:**

- الأمر رقم 66-155 المؤرخ في18صفر1386، الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية معدل ومتمم حسب أخر تعديل له الأمر رقم 21-11 المؤرخ في 25 غشت2021.

- قانون رقم 08-09 مؤرّخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

- القانون 15-03 المؤرخ في أول فيفري 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر. العدد06 بتاريخ 10 فيفري2015.

- القانون 15-04 المؤرخ في أول فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين. ج.ر. العدد06 بتاريخ 10 فيفري2015.

- القانون 06-01 المؤرخ في 20فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم المنشور في الجريدة الرسميةعدد14 لسنة 2006.

- القانون 04/05 المؤرخ في 06 فبراير 2005 يتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

- القانون 22-18 المؤرخ في22جويلية 2022 ، المتعلق بالاستثمار.

**- المراسيم:**

- المرسوم التنفيذي رقم 05-322 مؤرخ في 9 شعبان عام 1426 الموافق 13 سبتمبر سنة 2005 يتضمن تنظيم المفتشية العامة لوزارة العدل.

**2- المعاجم:**

- الفيروز أبادي، القاموس المحيط،عالم الكتب،ب،ت،ص1415

**ثانيا: المراجع العامة:**

- أحمد أبو الوفا، نظرية الأحكام القضائية في قانون المرافعات، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،1998.

- أحمد مليجي، أعمال القضاة، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر، الطبعة الثالثة، 1993.

- الغوثي بن ملحة، القانون القضائي الجزائري، الديوان الوطني للأشغال التربوية،الجزائر،طبعة 2 ،2002.

- السيد عبده رمضان صلاح، تطوير برامج تكوين المعلم بكليات التربية (في ضوء معايير الجودة الشاملة- سلطنة عمان نموذجا)، ايتراك لنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،مصر، 2005.

- الأمين عدنان، ضمان الجودة في الجامعات العربية،الكتاب السنوي الخامس، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية،2005.

- الأحمد خالد طه، تكوين المعلمين من الإعداد إلى التدريب، دار الكتاب الجامعي، 2005.

- اللجنة الأوروبية من اجل نجاعة العدالة، القائمة المرجعية من أجل النهوض بجودة العدالة والمحاكم،ستراسبورغ،2و3-7-2008

- بوبشير محند أمقران،النظام القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،طبعة2، 1994.

- جمعية عدالة من اجل الحق في محاكمة عادلة، الأمن القضائي وجودة الأحكام،دار القلم ،الرباط، المغرب نوفمبر2013.

- مُحَمَّد السيد عمر التحيوي، الأوامر على العرائض وفقاً لقانون المرافعات المدنية والتجارية، طبعة ملتقى الفكر،الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى ،2001.

- مُحَمَّد حزيط ، آليات مكافحة جرائم الفساد في التشريع الجزائري، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر2023 .

- معهد راؤول ويلنبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني،ومعهد لاهاي لتدويل القانون، سيادة القانون دليل للسياسيين، 2012

- نبيل إسماعيل عمر،النظام القانوني للحكم القضائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2000.

- عبد المنعم الشرقاوي وعبد الباسط جميعي، شرح قانون المرافعات الجديد، مصر،(د.ت) الصفحة 386 و387 دار الفكر العربي - عبد المنعم الشرقاوي وعبد الباسط جميعي، شرح قانون المرافعات الجديد، دار الفكر العربي.

- ويليامز ريتشارد .ل،أساسيات إدارة الجودة الشاملة، مكتبة جرير،(بت).

**ثالثا: المراجع المتخصصة**

- يايسي لامية، دروس في مقياس تحرير الوثائق والأحكام الجزائية، دروس موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية (السداسي الثاني) السنة الجامعية 2022-2023، قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُحَمَّد لمين دباغين، سطيف 2 .الجزائر

**رابعا: الأطروحات والمذكرات:**

**1- الأطروحات:**

- العثمان شهاب أحمد، نموذج مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في نظام التعليم العام الحكومي،"دكتوراه غير منشورة"جامعة عين شمس،مصر، 2004

**–** بن يوب جهيد، دولة القانون بين فعلية الأمن القانوني ومقتضيات حوكمة القضاء،أطروحة دكتوراه في الحقوق" غير منشورة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الرحمن ميرة،بجاية، الجزائر،السنة الجامعية 2021.

– جوادي خالد، توصيف المهن المتعلقة بالإدارة الرياضية ومدى استجابتها لمعايير الجودة الشاملة"دكتوراه غير منشورة"، معهد التربية البدنية، جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2009

- مُحَّد جبلاق علي،تقييم اتجاهات المديرين نحو تطبيق نظام توكيد الجودة والإدارة البيئية،"ماجستير غير منشورة"جامعة عين شمس،مصر،(بت)

- قادري أمال، جودة الأحكام القضائية-دراسة مقارنة-،"دكتوراه غير منشورة"، في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة سيدي بلعباس، العام الجامعي 2021/2020

**2- المذكرات:**

**–** كريمة درقالي، رحمة بن عيسى، " الأمن القانوني والأمن القضائي في ميدان الأعمال" ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي1945، قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2023.

**خامسا: المقالات العلمية:**

- أوراك حورية، "مدى مساهمة القضاء الإداري في تحقيق الأمن القانوني"، **مجلة الدراسات الفقهية القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي تامنغست، العدد الحادي عشر، سنة 2017.

**–** إلهام بعبع، " الذكاء الاصطناعي آلية لتحسين جودة العمل القضائي"، **مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة**، العدد الثاني والستين، ديسمبر2024.

**–** بواب بن عامر، هنان علي،"الحق في التوقع المشروع (الثقة المشروعة) كأحد ركائز الأمن القانوني "،معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد07 ،العدد الأول، السنة 2020.

**–** بشير الشريف شمس الدين ولعقابي سميحة،"مبدأ الأمن القانوني أفكار حول المضمون والقيمة القانونية"، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2،سنة 2019.

**–** بهلول خالد وحميدة نادية، "الأمن القضائي وسيادة القانون الجزائر نموذجا"، **مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة** ، جامعة مستغانم ،المجلد06، العدد الثالث، سنة2021.

- بوري يحي،" الاجتهاد القضائي الجزائي"، **المجلة القضائية**، العدد الثاني ،جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة ، سنة 1997.

- بشرى النية، وسعيد الأخضر،جودة الخدمة القضائية وتقييم عمل المحاكم ، **مجلة المخبر القانوني**،الموقع الالكتروني:

https://www.labodroit.com

– دانا عبد الكريم سعد وديكان ديار أبو بكر،" دور القضاء الإداري في تكريس مبدأ الأمن القانوني "،**المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، العراق**، المجلد04، العدد الثاني ،سنة2020،

– دعاس حميدة، بوقطوشة وردة، " مبدأ الثبات التشريعي كضمانة من ضمانات الاستثمار في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، جامعة سطيف2، الجزائر،المجلد 03 ،العدد الخامس ،سنة 2018.

– دلال لوشن وفتيحة بوغفال،" الأمن القضائي بين ضمانات التشريع ومخاطر الاجتهاد "، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة 1، العدد الثاني عشر، لسنة2018.

– هانم أحمد محمود سالم،المقومات الدستورية لتحقيق الأمن القضائي، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، ع39،أكتوبر2022،

– هلا بنت عبد الله الجربوع" مبدأ الأمن القانوني دراسة تحليلية في ضوء الأنظمة والتطبيقات القضائية في القانون السعودي" **مجلة قضاء، العدد الحادي والثلاثين**، سنة 2023.

– هانم أحمد محمود سالم،" المقومات الدستورية لتحقيق الأمن القضائي" **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، العدد التاسع والثلاثين، قسم القانون العام ،كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، سنة2022.

– حكيمة السباعي"جودة الأحكام القضائية ودورها في تعزيز الأمن القضائي، تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية" ، **مجلة جيل حقوق الإنسان**،العام العاشر،العدد السادس والأربعون، مايو2024

– لحسن وهزيزي،"جودة الأحكام القضائية،"**مجلة القانون والأعمال** ، الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، جامعة الحسن1– الرشيدية، المغرب، 6يونيو, 2022

– مازن ليلو راضي،"الأمن القضائي وعكس الاجتهاد في القضاء الإداري"، **مجلة الباحث العربي**، المجلد3، العدد الأول، سنة 2022.

– مازن ليلو راضي،" الأمن القانوني من خلال جودة و تحسين القانون "، **مجلة الباحث العربي** ، المجلد2 ،العدد الثاني، سنة2021.

– ميلود حمامي، "جودة صناعة التشريع وصياغته"،**حوليات جامعة الجزائر1**،المجلد37 ،العدد الثاني،سنة2023.

– مراد عزاز "تكريس الأمن القانوني والقضائي في الجزائر من خلال التعديل الدستوري لسنة2020 "،**مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، المجلد 09 العدد الأول لسنة 2024.

– مزعاد ابراهيم،"شائبة القصور في تسبيب الأحكام الجزائية "، **مجلة الدراسات القانونية** ، جامعة المدية ،المجلد التاسع، العدد الأول، سنة2023.

– مناصرية عبد الكريم،"تسبيب الأحكام الجنائية وأثره على السلطة التقديرية لقضاة محكمة الجنايات في ظل القانون رقم17–07 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية"،**مجلة صوت القانون**، جامعة مُحَمَّد الشريف مساعدية سوق اهراس، المجلد التاسع، العدد الأول، لسنة2022.

– نصيرة برير، رشيد بوغزالة،"دعائم تجسيد الأمن القضائي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية الوطنية"،**مجلة الدراسات الفقهية**

**والقضائية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،المجلد 03 ،العدد الثاني، سنة 2017.

– شيخ نسيمة " آليات تكريس الأمن القضائي في الجزائر " **مجلة الدراسات والبحوث القانونية** ،جامعة عين تموشنت المجلد7، العـدد الثاني سنة 2022 .

– عجالي خالد،" دور الاجتهاد القضائي في تحقيق الأمن القانوني"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، جامعة تيارت، العدد الثالث، سنة2014.

– علي مجيد العكيلي،" حق الإنسان في توفير الأمن القضائي"، **مجلة الفكر القانوني السياسي** ، الجامعة المستنصرية، العراق المجلد السابع، العدد الأول، سنة2023.

– عيدة بلعابد وعمارة فتيح، " أثر صحة اقتناع القاضي الجزائي على تسبيب الحكم الجزائي"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر ، العدد السادس عشر ، سنة2018.

– عشار غانم،"المنطق القضائي كضمان للأمن القانوني – دراسة في الإجراءات الجزائية–"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة البليدة2، الجزائر، المجلد السابع عشر ، العدد الرابع، لسنة 2024.

– قادري آمال، " ضوابط تسبيب أحكام محكمة الجنايات استنادا إلى القانون 17-07 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة خنشلة، المجلد العاشر ، العدد الثاني، سنة 2023.

– قادري أمال، وادريس خوجة نضيرة، "جودة الخدمة القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العدالة"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد السابع العدد الثالث.

Volume 7, Numéro 3, Pages 50353015-09-2020 https://asjp.cerist.dz/en/article/127462

– سعيد بن علي، رضوان مُحَّد الحاف،"مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية"،**مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** ، جامعة صحار، العدد التاسع والسبعين، سنة2022.

– شول بن شهرة ، آيت عودية بلخير مُحَّد،" الأمن القانوني كقيمة جاذبة للاستثمار في الجزائر " **دراسات في الوظيفة العامة**، جامعة غرداية، المجلد الثالث،العدد الثاني، سنة2018.

– رجاء عيساوي ،سناء شيخ، "الأمن التعاقدي ومقتضياته"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، جامعة مُحَّد خيضر،بسكرة، المجلد 13 عدد خاص (العدد التسلسلي 25 )، سنة 2020.

– سالم روضان الموسوي،" معيار الجودة في العمل القضائي" **الحوار المتمدن**، العدد: 6184 - 2019 / 3 / 26

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=632298

**سادسا: المداخلات**

– ماموني الطاهر، الرئيس الأول للمحكمة العليا " تسبيب الأحكام القضائية" يوم دراسي مقر المدرسة العليا للقضاء،القليعة،يوم 23 ديسمبر2021، (الموقع الرسمي للمحكمة العليا).

– عبد المجيد غميجة، " مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي"، عرض مقدم في أطار الندوة المنظمة من طرف الودادية الحسنية للقضاة، المؤتمر الثالث عشر للمجموعة الإفريقية للاتحاد العالمي للقضاة، الدار البيضاء المغرب يوم 28 مارس 2008.

**سابعا : مواقع الانترنيت:**

- الأمم المتحدة،حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي اطلع عليه يوم 2025/04/15 على الساعة 08:00 .على الرابط:

https://www.ohchr.org/ar/ohchr_homepage

– الموقع الالكتروني لوزارة العدل. اطلع عليه يوم 2025/04/23 على الساعة 07:00 صباحا.
https://www.mjustice.dz/ar/

- مجلس قضاء الجزائر،التنظيم القضائي الجزائري، موقع وزارة العدل الجزائرية، تم تزيله في:25-4-2025

https://courdalger.mjustice.dz/%20التنظيم_القضائي_الجزائري

- وزارة العدل، دليل العمل القضائي في الجزائر، تم تنزيله في: 22-4-2025

https://www.mjustice.dz/wp-content/uploads/2020/06/guide_activites_judiciaires_ar.pdf

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الإهداء | |
| 02 | شكر وتقدير | |
| 03 | قائمة المختصرات | |
| 04 | مقدمة | 01 |
| الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لجودة الأحكام القضائية وتداعياتها على الأمن القضائي | | |
| 05 | المبحث الأول: العمل القضائي في الجزائر والأحكام القضائية الجزائية | 09 |
| 06 | المطلب الأول: العمل القضائي في الجزائر وتنظيمه | 09 |
| 07 | الفرع الأول: العمل القضائي في الجزائر | 09 |
| 08 | أولا: مفهوم العمل القضائي | 09 |
| 09 | ثانيا: أنواع العمل القضائي | 11 |
| 10 | الفرع الثاني: التنظيم القضائي في الجزائر | 11 |
| 11 | أولا: جهات القضاء العام | 11 |
| 12 | ثانيا:جهات القضاء الإداري | 12 |
| 13 | ثالثا: جهات القضاء المتخصص | 12 |
| 14 | المطلب الثاني: الأحكام القضائية الجزائية | 13 |
| 15 | الفرع الأول:مفهوم الأحكام القضائية الجزائية وأركانها خصائصها | 13 |
| 16 | أولا: مفهوم الأحكام القضائية الجزائية | 13 |
| 17 | ثانيا:أركان الأحكام القضائية الجزائية | 14 |
| 18 | الفرع الثاني: أنواع الأحكام القضائية الجزائية،أهميتها وضوابطها | 15 |
| 19 | أولا:أنواع الأحكام القضائية الجزائية | 16 |
| 20 | ثانيا:أهمية الأحكام القضائية الجزائية | 17 |
| 21 | ثالثا:ضوابط الأحكام القضائية الجزائية | 17 |
| 22 | المبحث الثاني: جودة الأحكام القضائية الجنائية، أهميتها ومعاييرها | 19 |
| 23 | المطلب الأول: الجودة في القضاء | 19 |

| | | |
|---|---|---|
| 24 | الفرع الأول:مفهوم وفلسفة الجودة | 19 |
| 25 | أولا:مفهوم الجودة | 19 |
| 26 | ثانيا: فلسفة الجودة | 20 |
| 27 | الفرع الثاني:الجودة في القضاء ومعاييرها ومواصفاتها | 21 |
| 28 | أولا: مفهوم الجودة في القضاء | 21 |
| 29 | ثانيا: معايير جودة القضاء ومواصفات | 24 |
| 30 | الفرع الثالث: جودة القضاء في الجزائر | 27 |
| 31 | أولا: مظاهر جودة القضاء في الجزائر | 27 |
| 32 | ثانيا: دعائم جودة القضاء في الجزائر | 28 |
| 33 | المطلب الثاني: جودة الأحكام القضائية الجنائية | 30 |
| 34 | الفرع الأول: مفهوم الجودة في الحكم القضائي الجنائي | 30 |
| 35 | الفرع الثاني: أهمية الجودة في الحكم القضائي الجنائي | 31 |
| 36 | الفرع الثالث:معايير الجودة في الحكم القضائي الجنائي | 32 |
| 37 | المطلب الثالث: الأمن القضائي وأهميته | 35 |
| 38 | الفرع الأول: مفهوم الأمن القضائي وفلسفته | 35 |
| 39 | أولا:تعريف الأمن القضائي | 35 |
| 40 | ثانيا: فلسفة الأمن القضائي | 36 |
| 41 | الفرع الثاني: أهمية الأمن القضائي وأدواره | 37 |
| 42 | أولا: أهمية الأمن القضائي | 37 |
| 43 | ثانيا: أدوار الأمن القضائي | 38 |
| الفصل الثاني: أثار وانعكاسات جودة الأحكام القضائية الجزائية على الأمن القضائي | | |
| 44 | المبحث الأول: مفهوم الأمن القضائي وأهميته | 41 |
| 45 | المطلب الأول: مفهوم الأمن القضائي | 41 |
| 46 | الفرع الأول: تعريف الأمن القضائي لغة واصطلاحا | 42 |
| 47 | الفرع الثاني: أهمية الأمن القضائي | 43 |

| | | |
|---|---|---|
| 48 | أولا : الأمن القضائي ضرورة لاستقرار المجتمع | 44 |
| 49 | الثقة المشروعة(قابلية التوقع) | 44 |
| 50 | الدفع بعدم دستورية القوانين (الرقابة البعدية) | 45 |
| 51 | ثانيا : الأمن القضائي ضرورة للتنمية الاقتصادية | 45 |
| 52 | حماية حقوق المستثمرين | 46 |
| 53 | تسوية النزاعات بفعالية | 47 |
| 54 | ثالثا: الأمن القضائي كمبدأ من مبادئ استقرار الدولة | 47 |
| 55 | تعزيز مبدأ سيادة القانون | 48 |
| 56 | الحد من الفساد وترقية الشفافية | 48 |
| 57 | دعم الفصل بين السلطات | 49 |
| 58 | كسب ثقة المجتمع الدولي | 49 |
| 59 | الفرع الثالث:مرتكزات تحقيق الأمن القضائي | 50 |
| 60 | أولا : مبدأ استقلالية السلطة القضائية | 50 |
| 61 | مبدأ استقلالية القضاء في المواثيق الدولية | 50 |
| 62 | مبدأ استقلالية القضاء في النظام القانوني الجزائري | 50 |
| 63 | ثانيا: احترام ضمانات المحاكمة العادلة | 51 |
| 64 | المطلب الثاني:انعكاسات جودة الأحكام القضائية الجزائية على الأمن القضائي | 51 |
| 65 | الفرع الأول: جودة الأحكام القضائية واستقرار النظام القضائي | 52 |
| 66 | أولا: الحد من الطعون ضمان لاستقرار النظام القضائي | 52 |
| 67 | ثانيا:توحيد الاجتهاد القضائي ضمان لاستقرار النظام القضائي | 53 |
| 68 | الفرع الثاني:أثر جودة الأحكام القضائية الجزائية على الأمن القضائي في ظل الثورة الرقمية | 54 |
| 69 | أولا: جودة الأحكام القضائية في ظل الحكومة الالكترونية | 55 |
| 70 | ثانيا: شروط جودة الأحكام القضائية الجزائية | 56 |
| 71 | المبحث الثاني:جودة الأحكام القضائية بين الفعالية والسرعة من جهة واستقرار | 60 |

| | | |
|---|---|---|
| | المراكز القانونية من جهة ثانية | |
| 72 | المطلب الأول: الفعالية والسرعة من صور الجودة في الأحكام القضائية الجنائية | 60 |
| 73 | الفرع الأول: فعالية الأحكام القضائية الجنائية وأهميتها | 61 |
| 74 | الفرع الثاني: سرعة الأحكام القضائية الجنائية وأهميتها | 62 |
| 75 | المطلب الثاني:استقرار المراكز القانونية من صور الجودة في الأحكام القضائية الجزائية | 63 |
| 76 | الفرع الأول: استقرار المراكز القانونية للأشخاص الطبيعية | 63 |
| 77 | الفرع الثاني: استقرار المراكز القانونية للأشخاص المعنوية | 67 |
| 78 | خاتمة | 70 |
| 79 | قائمة المصارد والمراجع | 75 |